الأخبار
al-akhbar

الخميس 31 تشرين الأول 2024
العدد 5339 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 31 Octobre 2024 nº 5339 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

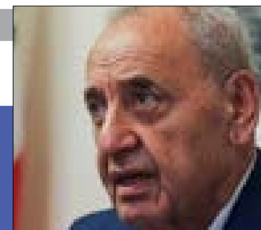
www.al-akhbar.com



مقابلة

ياسين: المنظمات الدولية تتحكّم بإدارة الأموال

6



بري: هل تمدّد حركة أمل لقائد الجيش... لا أعرف؟

5

ميقاتي متفائل رغم مناورات العدو

2

العدو عالق في البرّ

قاسم: لا نستجدي وقف الحرب ومستعدون لمواجهة طويلة

العدو يسبي بعلبك: نحو 50 ألف نازح

قصف المدينة الصناعية في العباسية قرب صور ليل امس (ا ف ب)

على الغلاف

ميقاتي متفائل: هوكشتين أوحى بقرب وقف الحرب

مناورات إسرائيلية جديدة ما قبل «الثلاثاء الكبير»

وسط تقديرات دبلوماسية باستبعاد حصول خرق جدي في ملف التفاوض على وقف قريب للحرب على لبنان، جاء موقف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ليل أمس ليفرض متابعة من نوع مختلف للحراك الدبلوماسي الأميركي، إذ أعلن ميقاتي أنه تواصل مع الموفد الرئاسي الأميركي عاموس هوكشتين الذي أبلغه بأنه في طريقه إلى كيان العدو. وقال ميقاتي: «لقد أوحى لي هوكشتين بأن هناك فرصة جدية للتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار في وقت قريب جداً». وأعرب عن أمله في أن تثمر زيارة هوكشتين إلى إسرائيل اتفاقاً سريعاً وخلال أيام، واعتبر أنه «في حال لم يتم الاتفاق قبل الثلاثاء الأميركي، فإن الأمر سيتحقق خلال أسابيع وليس بعد وقت طويل». وأضاف أن «الاتفاق يقضي بفصل جبهة لبنان عن جبهة غزة، وأن حزب الله قد يكون تأخّر بالموافقة على هذا الفصل، ولذلك فإن أي حل سيستند إلى القرار 1701 لأن لا مجال لإصدار أي قرار جديد أو لتعديل القرار زيادة أو نقصاناً». وأوضح ميقاتي أن «الحكومة اللبنانية مستعدة للمباشرة بتنفيذ الاتفاق شرط وقف العدوان وبدء الانسحاب الإسرائيلي مباشرة من جميع الأراضي المحتلة، وسيباشر الجيش اللبناني انتشاره في المناطق الجنوبية بالتعاون مع القوات الدولية»، معتبراً أنه «قد تكون هناك حاجة إلى بعض التفاهم حول تنفيذ بعض النقاط، ولكن ذلك يتم من خلال لجنة تقنية وعسكرية وفنية، ولن يكون هناك أي تعديل أو تفسير سياسي يتعلق بالقرار نفسه».

وعن وجود مبادرة أردنية تجاه لبنان، قال ميقاتي إن ملك الأردن عبدالله الثاني «أبدى الاستعداد لدعم الجيش اللبناني لجهة التدريب والتجهيز وتزويده بالعتاد»، وأن الملك الأردني «بحث الأمر تفصيلياً مع قائد الجيش العماد جوزيف عون خلال زيارته الأخيرة إلى عمان».

من جهته، أكّد رئيس مجلس النواب نبيه بري، في معرض نفيه كل ما يشاع من خارج ما اتُّفق عليه مع هوكشتين، أن «ما كُتب قد كُتب ولسنا في وارد تغيير ولو حرف واحد في القرار 1701». وقال لصحيفة «الشرق الأوسط» إن «الوسيط الأميركي لم يأتِ على ذكر القرار 1559 أو إحلال قوات متعددة الجنسيات مكان قوات الطوارئ الدولية (اليونيفل) الموجودة أصلاً بموجب هذا القرار في جنوب الليطاني لمؤازرة الجيش اللبناني لتطبيقه». ولفت إلى أنه من جانبه أنجز كل النقاط المتعلقة بوقف النار ونشر الجيش وتطبيق الـ1701، وتفاهم عليها مع هوكشتين، «وننتظر منه أن يتفاهم مع نتنياهو على ما أنجزناه معاً»، نافياً أن يكون طرح مع المبعوث الأميركي مباشرة أو مواربة إدخال تعديلات عليه، كما يروّج البعض. وأضاف: «لا بد من توفير الضمانات لتطبيق القرار بعد الاتفاق على آلية تنفيذه خلال الفترة الزمنية التي نتفاهم عليها لسريان مفعول وقف النار»، وأكّد أن «لبنان مستعد للالتزام به في أي لحظة، ومنذ الآن، في حال تفاهم هوكشتين مع نتنياهو على ما أنجزناه».

وشدّد بري على أن «الكُرة الآن في مرمى نتنياهو، فهل يبدي كل استعداد للسير في التفاهم الذي توصّلنا إليه مع هوكشتين أم أنه كالعادة سينقلب عليه كما فعل عندما وافق على النداء الأميركي - الفرنسي المدعوم دولياً وعربياً لوقف النار، ليتراجع عنه فور وصوله إلى نيويورك، مع أننا كنا بُلّغنا بموافقته من الوسيط الأميركي، ونحن من جانبنا لم نتردد بالترحيب به والالتزام بتطبيقه فوراً».

وأعلن الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم في أول إطلالة له بعد اختياره لخلافة الشهيد السيد حسن نصرالله، أن «المقاومة لا تستجدي وقف إطلاق النار، وفي حال قرر العدو وقف العدوان، فإن أي بحث يمكن أن يكون متاحاً بعد وقف إطلاق النار وانسحاب قوات الاحتلال». وأكّد أن المقاومة لن تقبل بأي اتفاق يتعارض مع ثوابتها، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً قائماً بين الحزب والرئيسين نبيه بري وميقاتي.

وبمعزل عن كل التسريبات الإسرائيلية في اليومين الماضيين، يترقب الجميع نتائج محادثات هوكشتين وزميله المستشار بريت ماكغورك مع رئيس حكومة العدو، حيث يتوقع أن يخرج اللقاء بما يمكن اعتباره «تصور إسرائيل للتسوية»، سيما أن اللقاء هو الفرصة الأخيرة التي تسبق موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية الثلاثاء المقبل.

ومع أن الجميع تعوّد على مناورات العدو، فإن في لبنان من يأمل في تحقيق اختراق، ربطاً بوقائع ميدانية تتعلق برغبة جيش الاحتلال في ذهاب الحكومة الإسرائيلية إلى صفقة، انطلاقاً من قناعته بأنه «أنجز المطلوب منه في لبنان».

وسبقَت كلام ميقاتي تسريبات لموقع «إكسيوس» الأميركي نقلاً عن مصادر إسرائيلية أن «هوكشتين وماكغورك سيصلان إلى إسرائيل اليوم الخميس لمحاولة إبرام اتفاق من شأنه إنهاء الحرب، والوصول إلى اتفاق يمكن إبرامه في غضون أسابيع قليلة». وتوالت بعدها التسريبات المتناقضة عن قرب التوصل إلى هدنة من قبل حكومة العدو، بما يذكّر بالمناورات الإسرائيلية في المفاوضات لوقف إطلاق النار في غزة على مدى عام، إذ ذكرت القناة الـ «12» الإسرائيلية، أن «نتنياهو عقد الثلاثاء الماضي اجتماعاً محدوداً تناول محادثات وقف إطلاق النار عند الجبهة مع لبنان». وأضافت أنّه «خلال الاجتماع، كان هناك إجماع على أنّ الوقت حان لإنهاء العمليات العسكرية والتوصل إلى تسوية سياسية مع لبنان». وأوضحت أنّ «نتنياهو وافق على المبدأ القائل بأن من الصواب الذهاب إلى وقف إطلاق نار مع حزب الله شرط أن يتيح الاتفاق تحقيق أحد أهداف الحرب وهو العودة الآمنة للسكان في شمال». بينما نقلت هيئة البث الإسرائيلية أن «الجيش الإسرائيلي سينسحب من لبنان خلال أسبوع وسيستأنف عملياته في حال حصل خرق للاتفاق».

> نتنياهو ليس في وارد أي تنازل وقد يفتح النقاش لكن من دون أي التزام

وكانت هيئة البث قد توقّعت إنجاز الاتفاق خلال أيام على أن تعلِن الولايات المتحدة عن ذلك قبل الانتخابات الأميركية. وأضافت أن «هوكشتين يحضّر مسوّدة اتفاق بين لبنان وإسرائيل»، ونقلت القناة 13 عن مسؤولين قولهم إنه «تمّ إحراز تقدم كبير على طريق التسوية».

وأطلق العدو النقاش من خلال تسريبات إلى موقع «إكسيوس» حول المطالب الإسرائيلية (سبق أن نشرت «الأخبار» المطالب الإسرائيلية كاملة في اليوم التالي على زيارة هوكشتين إلى بيروت). وأعلن الموقع أن المطالب الإسرائيلية لا تتعلق حصراً بمنع وجود عناصر حزب الله جنوب الليطاني، بل بتجريده من السلاح ومنعه من الحصول على أي دعم عسكري جديد من خلال نشر قوات أجنبية (غير القوات الدولية) على كل المعابر البرية والبحرية والجوية للبنان، وتنفيذ ترتيبات أمنية خاصة في الجنوب من خلال آلية تتيح نشر عدد مضاعف من القوات الدولية المعزّزة بأدوات تسمح لها بتفكيك أي منشأة عسكرية، إضافة الى نشر عشرة آلاف عسكري من الجيش اللبناني في مناطق الحدود جنوب نهر الليطاني، على أن تكون هذه القوات مخوّلة بالقيام بكل ما يحول دون قيام حزب الله بترميم قدراته العسكرية، وأن تحتفظ إسرائيل لنفسها بحرية عمل سلاح الجو في الأجواء اللبنانية، وفي حال طلبت من القوات الدولية والجيش القيام بعمل ما ضد أي مظهر عسكري ولم تحصل استجابة، فإنها ستنفذ ذلك بنفسها. كما شملت التسريبات أن الاتفاق يبدأ بهدنة لمدة شهرين، يجري خلالها تنفيذ كل هذه الشروط، ولا يسمح للسكان أيضاً بالعودة إلى قراهم في الجنوب.

وفي موازاة هذه التسريبات، قالت وزارة الخارجية الأميركية إن «الولايات المتحدة تريد أن ترى في نهاية المطاف وقفاً لإطلاق النار وحلاً دبلوماسياً في لبنان». لكنّ التسريبات الأميركية أشارت إلى أن الأوراق التي وُزعت من قبل إعلام العدو ليست هي ما يجري بحثه الآن. وذكرت وزارة الخارجية أن «واشنطن تجري محادثات مستمرة مع إسرائيل حول الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه الحل الدبلوماسي في لبنان».

وفي واشنطن، قال مراسلون صحافيون إن الحركة لا توحي بإمكانية التوصل إلى اتفاق قريب. واعتبر هؤلاء أن «الجانب الانتخابي مهم في هذه المهمة، كون المستشارين هوكشتين وماكغورك يهتمان بالتواصل مع الجاليات العربية في ولاية ميشغان التي تضم كتلة ناخبة كبيرة من اللبنانيين». وقالت مراسلة تعمل في البيت الأبيض إن «الصورة معقّدة للغاية، وليس هناك من يعتقد بأن حكومة نتنياهو في وارد تقديم أي تنازل، وأنها قد تفتح النقاش لكن يبقى في الإطار العام من دون أي التزام». ولفتت إلى أن «المسؤولَيْن الأميركيين أخّرا زيارتهما إلى تل أبيب بانتظار تلقي إشارات مشجعة كي لا يأتيا إلى المنطقة ويسمعا مطالب إسرائيلية غير قابلة للتحقق».

وأشارت المراسلة نفسها إلى أن هناك «اتصالات متواصلة بين نتنياهو والمرشح دونالد ترامب، وأن الأخير لديه ما يطلبه من رئيس حكومة إسرائيل في المدة الباقية قبل الانتخابات الرئاسية». بينما يعرف نتنياهو أن إدارة الرئيس جو بايدن «لن تمارس ضغطاً كبيراً، لكنها تريد منه إطاراً زمنياً للعملية العسكرية في لبنان».

(الأخبار)


موقع مجزرة الصرفند (أ ف ب)

إسرائيل تقترح ملحقاً مع أميركا فقط

وأوردت قناة «كان» الإسرائيلية في تسريبات وثائق قالت إنها حصيلة تواصل بين إسرائيل والجانب الأميركي، وتتضمن «عناصر لملحق جانبي» لاتفاق بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي. وتتيح الورقة التي تجري مناقشتها لإسرائيل اتخاذ إجراءات ضدّ «المخاطر الوشيكة». وتلتزم فيه الولايات المتحدة بالمشاركة في الآلية المستقلة لمراقبة وتنفيذ القرار 1701، عبر ضابط رفيع في «القيادة المركزية» ومسؤول أمن قومي رفيع، وقيادة الآلية بهدف دعم قوات الأمن اللبنانية في معالجة الخروقات. كما تلتزم الولايات المتحدة بتبادل المعلومات الاستخباراتية الحساسة مع إسرائيل، بشأن الخروقات والأعمال المشبوهة، ولا سيما أي تسرب لحزب الله أو أي مجموعة عسكرية غير رسمية إلى الجيش اللبناني. ويتيح الملحق للولايات المتحدة، شرط الموافقة الإسرائيلية، مشاركة المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية مع طرف ثالث (الحكومة اللبنانية و/ أو آلية المراقبة والتنفيذ)، لتمكينه من معالجة الخروقات.

وفي المادة السابعة من الملحق، وبعد الإشارة إلى أنه من مصلحة إسرائيل تطبيق كامل القرار 1701 وتمكين آلية المراقبة والتنفيذ من معالجة الخروقات بفعالية، تقر الولايات المتحدة بحق إسرائيل في اتخاذ إجراءات ضدّ الخروقات في حال فشل الجيش والآلية في منعها.

وينص الملحق أيضاً على السماح لإسرائيل بالتحليق فوق الأراضي اللبنانية لأغراض الاستطلاع والمراقبة والجمع الاستخباراتي، على أن لا يكون التحليق ظاهراً للعين المجردة، مع الامتناع عن خرق جدار الصوت.

باريس منزعجة من استبعاد واشنطن لها

(أ ف ب)

عُقدت في العاصمة الفرنسية لقاءات دبلوماسية لم يخرج عنها ما يوحي بوجود مبادرة جدية. وقال مصدر في باريس إن «التوترات متزايدة ليس بين الرئاسة الفرنسية وتل أبيب، بل أيضاً مع الجانب الأميركي، وسط خشية فرنسية من مساعي واشنطن لإبعاد باريس عن المفاوضات بشأن لبنان، وميلها إلى إعطاء دور أكبر لكل من بريطانيا وألمانيا»، علماً أن باريس سمعت من جهات لبنانية أنه سيكون من الصعب على القوى اللبنانية الفاعلة، خصوصاً حزب الله، القبول بأدوار للندن وبرلين، ما عزّز قناعة باريس بأن على الأطراف الدولية، خصوصاً الولايات المتحدة، معرفة أن باريس شريك حقيقي وقادر على القيام بأمور لا يمكن غيرها القيام بها، تحديداً لجهة الاتصال بحزب الله. لكنّ المصادر أعربت عن خشيتها من أن مشروع إبعاد فرنسا ليس هدفه استحواذ واشنطن على الملف، بل منع أي تواصل مع حزب الله ومحاولة عزله عن المحادثات تمهيداً لعزله سياسياً.

وقالت المصادر إن «باريس تعرف أن هناك توافقاً عاماً على ضرورة نزع سلاح حزب الله جنوب نهر الليطاني وإقناعه بأن يكون السلاح في كل لبنان مع السلطات الشرعية فقط. لكنها، تبدي خشيتها من برنامج التهجير الواسع الذي تنفذه إسرائيل في لبنان اليوم، والذي يتجاوز هدف الوصول إلى اتفاق يضمن أمن المستوطنات الشمالية».

وفيما قال الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليديس إنه «متفائل إزاء احتمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان خلال الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين»، إلا أن الكلام الكثير عن قرب التوصل إلى تسوية لم يبدد الخوف خصوصاً أن التجربة مع الإسرائيلي غير مشجّعة.

ابراهيم الأمين

بلى... نحن منقسمون حول مستقبل لبنان؟

لم يتفاعل كثيرون مع تحذير فرنسا، أخيراً، من احتمال حصول فوضى في لبنان وانحدار الوضع إلى حرب أهلية. المشكلة ليست في عدم الاهتمام بالخبر باعتباره صادراً عن جهة مركزية في دولة كفرنسا، بل في عدم رغبة الساعين الى الفوضى بالتركيز على الأمر. بل إن بعض هؤلاء أنفسهم خرجوا لنفي أصل الاحتمال، منطلقين من أنه لا يوجد في لبنان من يريد إشعال حرب أهلية!

من يراقب السجالات القائمة حالياً، يمكن أن يستنتج سريعاً بأنها لا تدلّ أبداً على أنّ أحداً تعلّم من دروس السابق، فيما قلّة من السياسيين جهدت للتدقيق في خلفية وأبعاد التحذير الصادر عن جهة دولية رسمية بمستوى وزارة الدفاع الفرنسية.

ومن فعل ذلك لم يعد بأجوبة حاسمة، ما زاد من منسوب القلق. الجهات الأمنية اللبنانية تقرّ بوجود مؤشرات إلى حالات توتر كبيرة، مؤكدة أنها ليست من النوع الذي يشير الى خطر وشيك بنشوب حرب أهلية. غير أنّ الأهمّ هنا، هو وجود أفرقاء يريدون إقناع الناس بأن حزب الله هو الجهة الوحيدة القادرة على دخول حرب أهلية، فيما هم أنفسهم يقرّون بانتشار السلاح في بيوت كل اللبنانيين، وهم أنفسهم أيضاً سبق أن تطوّعوا لطمأنة بعض العرب الى وجود آلاف الشباب الجاهزين للقتال، وحاولوا إغراء مرجعيات سياسية بأن لديهم قوة لا يستهان بها في حال تطوّر المواجهة مع حزب الله.

> لا يزال بيننا من يرفض التعامل مع إسرائيل كعدوّ، وهؤلاء لم يغيّروا مواقفهم قبل نشوء الكيان، وتعاونوا معه في كل حروبه بما فيها القائمة اليوم

مشكلة الساسة في لبنان هي إصرارهم الدائم على إنكار الوقائع القاسية وعدم التحدث صراحة عن تصوراتهم. لذلك، يقول هؤلاء إن مشاكل لبنان مصدرها حزب الله فقط، وبمجرد التخلص منه تُحلّ كل المشاكل وينتظم العمل بالدستور ويتعافى الاقتصاد وتنتشر حفلات الدبكة في كل المدن والقرى والدساكر، وستنهمر الأموال بمجرد تلاوة سورتَيِ التوبة والخلاص من حزب الله.

عملياً، يقود السذّج والخبثاء أكبر عملية تضليل، منكرين حقيقة أن الانقسام السياسي في لبنان ليس وليد اليوم، بل رافق اللبنانيين منذ أن قرّر لنا ممثل الاستعمار الأوروبي حدود بلدنا، وأبلغنا أنّ علينا العيش وفق ما يقرره الاستعمار وما يختاره من أدوات ورجال سلطة ومال، تاركاً بلادنا فريسة مبارزة مفتوحة على النفوذ بين الجماعات الطائفية، قبل أن يضيف بنداً أكثر خطورة مع قيام كيان الاحتلال، وبدء الحديث عن أننا لسنا عرباً، قبل أن ندخل في فصل جديد من الانقسام حول الخيارات الكبرى، وتحديداً حول كيفية التعامل مع الوباء الإسرائيلي.

اليوم، في ظل حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل في فلسطين ولبنان، لا وقت إضافياً للتكاذب. وإذا كان هنا من يريد التعمية على الحقائق، ومواصلة التضليل، فمن الواجب القول صراحة إن الحال ليست على نحو جيد، وإن احتمالات الانفجار الأهلي كبيرة، وكبيرة جداً.

لو قررنا، كلٌّ من موقعه، إعادة قراءة تاريخ 76 عاماً من الحياة الى جانب الوحش، سندرك أن إسرائيل لم تدخل حرباً مع لبنان من دون أن يكون لديها شركاء في الداخل. ولمن يرغب، يمكن الاطّلاع على كل الوثائق التي تؤكد أن هذه الشراكة بدأت حتى قبل إعلان قيام الكيان (كتاب "المتاهة" الذي نقل الى العربية من العبرية حول تاريخ العلاقات بين المؤسسات الصهيونية وجهات لبنانية). وكانت أولى النتائج، ما حصل يوم ارتكب العدوّ مجزرة حولا عام 1949، واعتبار أهل الحكم أن الأمر لا يعنيهم، ودفع أبناء المناطق الحدودية للهروب شمالاً بحثاً عن عمل وعلم.

أظهر شركاء العدوّ قلقاً من نتائج أحداث عام 1958، وابتهجوا لدى خسارة العرب حرب الـ 1967. عادوا الى قلقهم بعد حرب 1973، قبل أن يتنفّسوا الصعداء عام 1978، عندما ذهب أنور السادات الى إسرائيل مستسلماً، ودخل جيش الاحتلال الى لبنان ليقيم حزامه الأمني، فأشهر هؤلاء للمرة الأولى علاقتهم التاريخية مع إسرائيل، قبل أن يبلغ الانقسام ذروته عام 1982، عندما قرر شركاء العدوّ من اللبنانيين أن يقدموا له العون ويشاركوا في جرائمه الوحشية، ليصل هياجهم الى لحظة الذروة مع تعيين بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ثم شقيقه أمين رئيساً بديلاً. لكن، وكما دائماً، فاتهم أن الأمر لا يستوي لمجرّد وجود رغبة أو قوة قاهرة، فانتهت أحلامهم على شكل حرب أهلية جديدة.

عندما توقفت الحرب الأهلية، كان العدوّ يسعى إلى إدامة احتلاله للجنوب، فعاد ليبحث عن حلفاء بطريقة مختلفة. وعندما وقعت حرب تموز عام 1993، حاول الأميركيون والفرنسيون إنتاج صيغة لبنانية مختلفة للتعامل مع إسرائيل، لكنّ حافظ الأسد ضربها في مهدها. وتكرّر الأمر نفسه بعد حرب نيسان 1996، عندما جهد الغرب نفسه لفرض تفسيرات تمنع المقاومة من مواصله نضالها، وعندما صُدم العدوّ وحلفاؤه بقدرة المقاومة على التحرير عام 2000.

بعد التحرير، نشّط العدوّ علاقاته اللبنانية، معزّزاً أدواره الأمنية، ودخل في برنامج تعاون مع الأميركيين والفرنسيين لدفع قسم من اللبنانيين، الى التصرف مع المقاومة كأنّها مقاول أنجز عمله، وصار الوقت لإعفائه من الخدمة. وبدأت الحملة بالتركيز على أن إسرائيل ليست هي المشكلة، إنما المشكلة تكمن في الوجود السوري. ومن يومها، أُدخل لبنان في متاهة جديدة، ظلّت محتدمة حتى عام 2006، عندما تطوّعت إسرائيل من جديد لمعالجة «مشكلة حزب الله» لمصلحة الأميركيين وحلفائها من العرب واللبنانيين.

ولمن لا يريد أن يتذكّر، فإنه خلال حرب تموز نفسها (عودوا الى وثائق "ويكيليكس" الأميركية) برز الانقسام اللبناني بصورة أشدّ قساوة من التي نراها اليوم، وكان صمود المقاومة بمثابة خيبة لكل الذين لم ينتظروا دفن الشهداء وعودة النازحين الى بيوتهم المدمّرة، ليطلقوا أكبر حملة ضدّ كل ما له صلة بالمقاومة، ساعين الى نزع سلاحها بكل الوسائل. وغبيٌّ أو ساذج من يعتقد أن محاولة المسّ بسلاح الاتصالات الخاص بالمقاومة في أيار 2008 كان عملاً منفصلاً عن المشروع نفسه الذي كان ولا يزال يقوده لبنانيون يريدون العلاقة مع إسرائيل ولا يريدون مقاومتها على الإطلاق.

اليوم، يبرز الانقسام بصورة واضحة أيضاً. وكل محاولات التذاكي من قبل خصوم المقاومة الآن، لا تنفع في التغطية على مشاركتهم للعدوّ في أهدافه التي لا تقتصر على محاولة تدمير حزب الله كقوة عسكرية، بل إنهاء وجوده سياسياً وشعبياً واجتماعياً، وفتح الطريق أمام جماعة التطبيع الذين سيخرجون علينا من جديد قائلين: العين لا تقاوم المخرز!

على الغلاف

العدوّ عالق جنوب الخيام والمقاومة تُدخل مُسيّرات جديدة

لا يزال جنود العدو الإسرائيلي عالقين في جنوب بلدة الخيام، ويتلقون ضربات المقاومة بشكل متتالٍ، فيما يواصل حزب الله عملياته اليوميّة وفقاً للمسارات المتعددة التي تشمل، إضافة إلى التصدي البري، مساندة غزة و«سلسلة عمليات خيبر» المتنوعة التي يستخدم فيها قدرات متنوعة تطاول مروحة أهداف عسكرية في عمق فلسطين المحتلة، وقد أدخل أسراباً جديدة من المُسيّرات ذات سرعة كبيرة «وطريقة إطلاق خاصة» ضربت «قاعدة استراتيجية حساسة» قرب الخضيرة.

وفي إطار «سلسلة عمليات خيبر»، شنّ مقاومو حزب الله ثلاث عمليات نوعية أصابت أهدافاً في حيفا وتل أبيب وعكا. ففي الأولى، شنّ المقاومون هجوماً جوياً بسرب من المُسيّرات الانقضاضية على قاعدة طيرة الكرمل في جنوب حيفا وأصابت أهدافها بدقة. وفي الثانية، قصف المقاومون معسكر «أدام» لتدريب مجموعات الوحدات الخاصة جنوب شرق تل أبيب بصواريخ نوعية.

أما في الثالثة، فقد شنّ المقاومون هجوماً مركّباً من الصواريخ النوعيّة وسرب من المُسيّرات استهدفت قاعدة «عين شيمر» للدفاع الجوي الصاروخي وقاعدة اللواء الإقليمي شرق الخضيرة، وتجمعات العدو في معسكر «إلياكيم» التابع لقيادة المنطقة الشمالية جنوب حيفا، وقاعدة «شراغا» شمال مدينة عكا المحتلة. وقد أصابت الصواريخ والمُسيّرات أهدافها بدقة بعد أن عجز العدو عن التصدي لها بعدما حلّقت لمدة من الزمن فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى إثر هذه العمليات، دوّت صفارات الإنذار في عكا وشمال شرق الخضيرة ووادي عارة وجنوب شرق حيفا و«الكريوت» وشمال حيفا ونهاريا ومحيطها، وأفادت «يديعوت أحرونوت» بسماع دوي انفجار ضخم في مدينة الخضيرة، التي أُصيب فيها مبنى بصورة مباشرة. وتحدثت هيئة البث الإسرائيلية عن «سلسلة لا تتوقف من صفارات الإنذار في الشمال، وصولاً إلى حيفا ومحيطها، بسبب تسلل مُسيّرات من لبنان»، مشيرة إلى أن المُسيّرات التي أطلقها حزب الله أدخلت مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الملاجئ، بينما تمت مطاردتها على مدى أكثر من ساعة. ولاحقاً أقرّ جيش العدو بانفجار مُسيّرتين، فيما أعلنت وسائل إعلام عبرية أخرى انفجار مُسيّرة في قاعدة «شراغا»، وهي قاعدة لواء «غولاني» الأساسية، قرب عكا، ويتم التحقق من انفجار مُسيّرة أخرى في قاعدة «إلياكيم» إلى الجنوب من حيفا.

ورغم منع الرقابة العسكرية الإعلاميين من الحديث عن طبيعة ما جرى غروب أمس في منطقة المركز، فإن المراسلين في تل أبيب، نقلوا عن مصادر محلية أن صواريخ ومُسيّرات أطلقها حزب الله بطريقة خاصة، استهدفت «قاعدة استراتيجية حساسة» في منطقة «الياكيم» و«عين شيمر» قرب الخضيرة، وقاعد «آدم» شرق تل أبيب. وأشاروا إلى أن صواريخ ومُسيّرات سقطت داخل القواعد وأوقعت إصابات عديدة، وأن الصواريخ الاعتراضية التي أطلقها جيش الاحتلال انفجرت وسقطت شظاياها في الأبنية السكنية في المنطقة. وبرّرت قيادة الجبهة الداخلية ما حصل بأن «الجيش نفّذ استنفاراً شاملاً حيث تم نشر قوات كبيرة من الشرطة والإسعاف، إضافة الى انتشار عسكري فيما كانت الطائرات والمروحيات تجوب سماء المنطقة»، ولفتت إلى أن «عدم القدرة على إسقاط جميع المُسيّرات سببه أن هذا السرب جديد ولم يسبق لحزب الله استخدامه سابقاً، إذ كانت سرعة المُسيّرات كبيرة جداً وغير مسبوقة، فضلاً عن حصول عمليات تشخيص خاطئة».

> شنّ مقاومو حزب الله ثلاث عمليات نوعية أصابت أهدافاً في حيفا وتل أبيب وعكا

وقالت مصادر جيش الاحتلال، إن حزب الله تعمّد إطلاق صواريخ ثقيلة من نوع أرض - أرض وعدد من المُسيّرات مع بدء كلمة الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، وإنه استهدف منطقة واسعة، بحيث دوّت صفارات الإنذار في كل المنطقة الممتدة من الحدود حتى الخضيرة، مشيرة إلى أن التعامل مع الصواريخ والمُسيّرات استلزم نحو ساعة قبل وقف الاستنفار، وأن الجيش سجّل إصابات بين المدنيين خلال توجههم إلى الملاجئ.

إلى ذلك، واصلت وحدات الدفاع الجوي في حزب الله ملاحقة طائرات العدو الحربية ومُسيّراته وإجبارها على مغادرة الأجواء اللبنانية، مثلما فعلت أمس عندما تصدت لطائرة حربية معادية في أجواء منطقة الزهراني، وأخرى مُسيّرة من طراز «هرمز 450» في أجواء القطاع الغربي بصاروخ أرض - جو.

واستهدف حزب الله «الكريوت» شمال مدينة حيفا بصلية صاروخية، ومستعمرات «يسود همعلاه» و«كدمات تسفي» و«حتسور هجليليت» بصليات صاروخية. كما استهدف تجمعات لجنود العدو الإسرائيلي في مناطق وطى الخيام والعمرا واليعقوصة وخلة العصافير ووادي العصافير في بلدة الخيام بصليات صاروخية، وشرقي نبع الوزاني وعند بوابتي شبعا وفاطمة بصلية صاروخية، وفي مستعمرات «جعتون» و«شتولا» بمُسيّرات انقضاضية أصابت أهدافها بدقة، وتجمعات مماثلة في مستعمرتي «روش بينا» و«ليمان» و«جشر هزيف» و«كريات شمونة» بصليات صاروخية، أصابت أهدافها بدقة، إضافة إلى تجمع ضم أكثر من اثني عشر جندياً بصاروخ موجه بين بلدتي كفركلا ودير ميماس وأوقع عدداً من القتلى والجرحى.

(الأخبار)

«التغريبة» البعلبكية: عشرات الآلاف هاموا على وجوههم

بين 35 و50 ألفاً غادروا بعلبك والجوار

على مرّ الأسابيع الماضية، كانت مدينة بعلبك وجوارها يتعرضان للقصف اليومي، لكن رغم ذلك «بقي هناك الكثير من العائلات الصامدة والتي قدّرناها بحوالى 17 ألف عائلة في كل بلدات الاتحاد من بعلبك إلى يونين ودورس ومقنة ونحلة وإيعات ومجدلون وحوش تل صفية وعين بورضاي، وكنا نطالب الجهات الدولية والحكومة اللبنانية بتوفير مساعدات غذائية لها»، يقول رئيس اتحاد بلديات بعلبك، شفيق شحاده. وقبل أيام فقط، عاد ما يقرب من 3 آلاف عائلة «ليرتفع العدد إلى 20 ألفاً، أي ما يعادل 60 إلى 80 ألف مقيم». لكن، أمس، وبسبب الإنذار «غادر بحسب تقديراتنا حوالى 90% من الصامدين أي نحو 12 ألف عائلة من البلدات التي شملها الإنذار (ما بين 35 و50 ألفاً).

مجازر واستهدافات خارج مناطق الإنذار

واصل العدو الإسرائيلي ارتكاب المجازر بحق المدنيين الذين اعتقدوا بأن عدم توجيه إنذارات إلى قراهم يجعلهم آمنين. فقد نفّذ الطيران الحربي الإسرائيلي ليل أمس غارات على منازل في بلدات لم يرد ذكرها في خريطة الاستهداف، وهي بدنايل وبيت صليبي وسحمر، مرتكباً ثلاث مجازر في القاطنين فيها، ذهب ضحيتها 31 شخصاً. فقد استشهد 10 أشخاص وجرح 15 شخصاً في استهداف لمنزل في سحمر، واستشهد 10 بينهم 4 أطفال و4 نساء في بدنايل، في حين أسفر الاستهداف في بلدة بيت صليبي – شمسطار عن استشهاد 14 شخصاً و6 جرحى، في غارة استهدفت منزلاً من طبقتين يضم ثلاثة أشقاء مع عائلاتهم.

رامح حمية ــ عباس عثمان

في لحظةٍ واحدة، «قامت القيامة» في مدينة بعلبك وجوارها. قبل ظهر أمس، جاء «البلاغ» من جيش الاحتلال بوجوب إخلاء بعلبك وعين بورضاي ودورس وإيعات وتل الأبيض، فكان المشهد الأقسى: سيارات الدفاع المدني تجوب الطرقات تدعو السكان إلى إخلاء بيوتهم فوراً بعد تعميم الناطق باسم جيش الاحتلال للخريطة «التوضيحية» لـ«الأماكن المستهدفة» التي تبلغ مساحتها نحو 45 كيلومتراً مربعاً، فيما عمد البعض إلى إطلاق النار في الهواء لتنبيه الناس إلى ترك الأحياء وإقفال المحال التجارية. خلال دقائق، امتلأت الطرقات بناس يركضون في اتجاهات متعاكسة. من يملك وسيلة نقلٍ هرع هارباً خارج «أسوار» بعلبك، فيما انتظر آخرون الصليب الأحمر والأجهزة الأمنية ومحافظة بعلبك - الهرمل لتأمين وسيلة للخروج. لكن لم يكن ذلك سهلاً، فبعلبك ليست شارعاً يمكن إفراغه بتلك البساطة، إذ تحتضن المدينة وجوارها أكبر كثافة سكانية في محافظة بعلبك - الهرمل تبلغ حوالى 150 ألف مقيم. وإذا كان الجزء اليسير من هؤلاء قد خرج تباعاً مع الاستهداف المتكرّر للمنطقة، إلا أنّ «التغريبة» استُكملت أمس مع خروج كثيرين ممّن كانوا حتى ظهر أمس صامدين.

رغم ذلك، لم يخرج الجميع، فبسبب الفسحة الزمنية الضئيلة التي منحها العدو قبل أن يشنّ حملته الانتقامية، بقي بعض الناس في بيوتهم «لأنهم لم يستطيعوا تأمين وسائل النقل قبل أن يفوت الأوان ويصبح الخروج على الطرقات خطراً»، بحسب أمين سر المحافظة جهاد حيدر. بقي هؤلاء تحت القصف، «بحماية الله وحده». أما من خرجوا فقد سلكوا مرغمين الدروب التي حدّدها جيش الاحتلال تحت «نظر» المُسيّرات. ولم تكد ساعة تمرّ على إنذار الإخلاء، حتى اشتعلت بعلبك وجوارها بالغارات. 30 غارة في أقل من ثلاث ساعات. أما الاستهدافات، فهي كما السابقة «معظمها بيوت سكنية ومحال تجارية منها مثلاً مؤسّسة لدواليب إلى جانب خزان للمازوت قرب مستشفى دار الأمل الجامعي». لا أهداف أخرى، يحسم محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر، وحتى في الاعتداءات السابقة على المدينة والجوار، «كان ثلثا الضحايا من النساء والأطفال»، فيما «ما يدّعون أنها مخازن سلاح، مجرد بيوت للمدنيين».

«أيّ مكان يتوفّر فيه سقف يؤوينا»

بحسب الخرائط التي وزّعها العدو، شمل الإنذار كامل مدينة بعلبك وبلدات دورس وإيعات ونحلة ومقنة وعين بورضاي. ولأنه لم يعد ثمة مكان آمن، فضّل الناس الخروج. مع ذلك، لم تكن هناك وجهة معلومة، فالمهم بالنسبة إليهم في تلك اللحظة النفاذ من الجحيم القادم. ولذلك، عندما تسأل العابرين، ستكتشف بأن الجواب واحد: « أي مكان يكون آمناً ويتوفّر فيه سقف يؤوينا »، تقول سبعينية احتضنت حفيدها مع سبعة آخرين من عائلتها كانوا يستقلون سيارة متهالكة. ومثلهم فعل كثيرون توجّهوا بالآلاف إما إلى البقاع الشمالي، وتحديداً نحو عرسال أو إلى زحلة ومحيطها، وكانت لافتة حركة المرور على طريق إيعات - دير الأحمر التي شهدت زحمة خانقة بسبب الأعداد المتجهة نحو قرى دير الأحمر وبشوات والقدام وبرقا والزرازير وعيناتا ومنها باتجاه الأرز وبشرّي وإهدن وزغرتا ومن ثم طرابلس وعكار. ولأن الكثير من العائلات حطّت الرحال في بلدات دير الأحمر، تداعت البلديات هناك إلى اجتماع فوري وطارئ في مبنى الاتحاد «من أجل السعي إلى تأمين أدنى المقوّمات المطلوبة للنازحين الجدد في ظلّ اكتظاظ مراكز الإيواء الستة المقامة في نطاق الاتحاد وفي المنازل أيضاً»، يقول جان الفخري، رئيس الاتحاد لـ«الأخبار». وبسبب التدفّق غير المحسوب من النازحين إلى نطاق الاتحاد، حذّر الفخري من أن «الوضع خرج عن السيطرة والآلاف لا يزالون في الشوارع وساحات البلدة»، مشيراً إلى «أننا كنا قد رفعنا الصوت سابقاً من أن مراكز الإيواء ضمن قرى الاتحاد وصلت إلى حدها الأقصى بعدد فاق الـ2500 نازح، إضافة إلى 11500 نازح في المنازل». لا يملك الفخري رقماً موحّداً عن عدد العائلات التي وصلت إلى منطقة «الدير»، إلا أنه ناشد «الحكومة والأجهزة الأمنية والصليب الأحمر اللبناني والدفاع المدني التدخل السريع والفوري لمساعدتنا لنوفّر أماكن حتى لا يبقى أهلنا في الشوارع، لأن القدرات لدينا معدومة. كنا نراهن على شاحنة مساعدات وصلت اليوم (أمس) قبل أن نفاجأ بما حصل». وحذّر: «إن لم يتحرك المعنيون قد تغرق السفينة بنا جميعاً»، علماً أن مئات العائلات باتت ليلتها في السيارات على الطرقات أو تحت الأشجار، في ظل برد قارس، بانتظار ما سيحمله اليوم التالي.

الامتلاء الذي تعاني منه بلدات دير الأحمر ينطبق على طرابلس وجوارها، إذ أعلن محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا، عقب اجتماع طارئ للجنة إدارة الأزمات والكوارث في الشمال، أن «مراكز النازحين في طرابلس وسائر الأقضية الشمالية لم تعد قادرة على استيعاب أي نازح في المراكز المعتمدة إلا في حال سمحت وزارة التربية والتعليم العالي بفتح مراكز جديدة وتجهيزها بالحاجات والمستلزمات الضرورية للنازحين»، متمنياً «تحويل النازحين الجدد الى محافظات أخرى».

على الطرف الآخر، شهدت بلدة عرسال هي الأخرى حركة نزوح لافتة، ولم تتمكن اللجان الموكلة بمتابعة أمور النازحين من إحصاء الأعداد لكثافة الوافدين والعمل على تأمين مراكز إيواء لهم. وهؤلاء سيضافون إلى تجمعات هائلة من النازحين السوريين وإلى «سبعة مراكز إيواء في البلدة تؤوي 600 عائلة نازحة، في حين توزّعت 2400 عائلة على بيوت، بعضها قُدّم مجاناً والبعض الآخر مستأجر»، يقول عضو لجنة الطوارئ في عرسال محمد نوح. وأوضح أن العائلات الجديدة التي وصلت أمس «أُسكنت في حضانة تابعة لمركز الشؤون الاجتماعية والبلدية، تضمّ 40 غرفة، وُضع في كل منها 3 إلى 4 عائلات». أما الأعداد الكبيرة من النازحين الذين ظلوا يتوافدون حتى ساعات متأخرة من ليل أمس، «فمن المرجّح توزيعهم على غرف ثانوية عرسال الرسمية التي أُنجزت أخيراً حتى لا يبقى نازح من دون مأوى».

غارات على دورس عند مدخل بعلبك الجنوبي (أ ف ب)

برّي: لا أعرف هل تمدّد حركة أمل لقائد الجيش؟

نقولا ناصيف

بتسلّمه امس البريد الاسبوعي من الامين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر، على جاري العادة، اخذ الرئيس نبيه برّي علماً باقتراح القانون المعجل المكرر الذي تقدمت به كتلة نواب حزب القوات اللبنانية لتمديد ثان لقائد الجيش العماد جوزف عون على رأس المؤسسة العسكرية. وكانت الكتلة أودعت الاقتراح في المجلس الاثنين الفائت، واخذ برّي علماً به من وسائل الاعلام قبل تسلّمه اياه امس وصار الى تسجيله في قلم البرلمان. الخطوة التالية انتظار أوان جلسة عمومية كي يحال اليها ويُبّت.

مساء الثلثاء، سُئل رئيس المجلس عن الاقتراح، فعقّب: «لم يصل إليّ. أُخبِرت انهم تقدموا به. قبل إحالته الى الجلسة، يقتضي ان نصغي الى الأفرقاء الآخرين. الاقتراح كما علمت يقتصر على قائد الجيش، اي مقصور على فرد واحد. هذا عطبه الاول لأنه مرشح لأن يُطعن فيه. ماذا عن سائر الأجهزة الأمنية؟ هل يشملها؟ يصعب إمرار اقتراح شخصي. القانون الذي أصدرناه سابقاً كان عاماً شمل قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية برتبة لواء في الوظيفة، وحظي بالتأييد لعدم اقتصاره على شخص واحد. عندنا السنّة والشيعة والكاثوليك. الامر مختلف الآن. ما رأي الكتل الاخرى التي وافقت على شمولية القانون السابق؟».

ولدى سؤاله عما إذا الأوان نضج للتفكير في إجراء كهذا؟ قال: «لنرَ اولاً. المرة الماضية حركة أمل كانت وراء التمكّن من إقرار القانون السابق. تعذّر اكتمال النصاب القانوني في الجلسة لغياب كتل أساسية كالتيار الوطني الحر وحزب الله. حضر نواب حركة أمل جميعهم الـ15، فاكتمل النصاب وأُقرّ القانون. لا أعرف هذه المرة هل ستمدّد له حركة امل؟».

موقف رئيس المجلس هو الثاني في ايام قليلة حيال قائد الجيش. الاول في 20 تشرين الاول بقوله لقناة تلفزيونية ان ترشيح قائد الجيش لرئاسة الجمهورية يحتاج الى تعديل دستوري وتوافق أكثر من 86 نائباً. ليست تلك المرة الاولى يأتي على هذا الجانب كي يجزم بما هو أبعد من التعديل الدستوري. ليس في صدد تكرار تجربة انتخاب الرئيس ميشال سليمان في 25 ايار 2008 بالتعويل على المادة 74 في الدستور.

حينذاك انتخب قائد الجيش رئيساً من دون تعديل الدستور. أخذ برّي بفتوى كان ادلى بها امامه الوزير السابق بهيج طبارة في حضور وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير لسنة خلت، عام 2007، باجتهاد مؤدّاه ان التعديل الدستوري لمَن يُحظّر الدستور انتخابهم الا بشروط يسري على المهل، ولا يسري على ما بعد انقضائها. تحت وطأة ما نجم عن 7 ايار 2008 في ما بعد والتسوية الوطنية الصغيرة المبرمة في الدوحة، وجد رئيس المجلس نفسه يستعين بذاك الاجتهاد تحت وطأة تسارع الجهود لانتخاب الرئيس بعد شغور ستة اشهر. لاحقاً، مذ انتهت ولاية الرئيس ميشال عون في تشرين الاول 2022، سُمع رئيس المجلس اكثر من مرة يقول انه لن يعود بعد الآن الى المادة 74 التي لها شروطها المقيّدة لتطبيقها، وأعاد الاستحقاق الى قواعد المادة 49 عوض سواها.

ذلك ما فسّر تكراره أخيراً أن ترشيح قائد الجيش للرئاسة يتطلب تعديلاً دستورياً، عارفاً في الوقت نفسه ان للتعديل المنصوص عليه في المادتين 76 و77 أصولاً معقّدة وطويلة. المادة 76 معطّلة عملياً لعدم وجود رئيس للجمهورية صاحب اختصاص اقتراح التعديل، فيما المادة 77 متاحة بانبثاق التعديل من مجلس النواب. مع ذلك يحتاج إمرار التعديل الى الإرادات مقدار حاجته الى الوقت.

> العطب الاول في اقتراح التمديد لقائد الجيش انه لفرد وشخصي

التمديد السابق لقائد الجيش لم يكن أقلّ التباساً وإثارةً للجدل مع انه نفّذ قانوناً. عجزت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عن إمراره في مجلس الوزراء بسبب رفض وزير الدفاع موريس سليم اقتراح تأجيل تسريح القائد الحالي، وتالياً امتناعه عن احالة مرسوم بذلك عملاً بالمرسوم الاشتراعي 83/102. طرحت مشاريع اقتراحات في مجلس النواب تناقض بعضها مع بعض. من ثمّ عاودت الحكومة المحاولة وحددت موعداً لجلسة في 14 تشرين الثاني 2023 لم تلتئم بذريعة تغيّب وزراء نجم عن قطع عسكريين متقاعدين طريق الوصول الى السرايا. آنذاك وُجّهت أصابع الاتهام الى عون أنه وراء تحريك العسكريين المتقاعدين ومساهمة حواجز الجيش في قطع الطريق بغية تعطيل الجلسة تفادياً لتمديد يصدر عن مجلس الوزراء خلافاً للأصول الدستورية والقانونية، هو عرضة للطعن.

أُلقي العبء عندئذ على مجلس النواب لإخراج التمديد بقانون يتفادى اختصاص وزير الدفاع لدى مجلس الوزراء، مؤدّاه تعديل سن التسريح الحكمي لقائد الجيش بتعديل القانون الذي ينص على هذا البند، هو المرسوم الاشتراعي 83/102. في غياب كتلتيْ حزب الله والتيار الوطني الحر وبعض نواب تغييريين صودق على اقتراح قانون معجل مكرر بتمديد سنة لقائد الجيش، في الوقت نفسه استرضاء طوائف قادة الاجهزة الامنية برتبة لواء. في المدة الفاصلة عن نهاية موعد التمديد الأول لعون في 10 كانون الثاني 2025، يبدو أن رئيس المجلس لا يريد تنكّب العبء نفسه، ولا تقبّل مناورة مزدوجة اشترك فيها ميقاتي وعون كالتي حدثت في 14 تشرين الثاني الفائت، ويفضّل المهمة - اذا كانت ستحدث - ان تكون بين يدي رئيس الحكومة. كان نُسِب الى برّي في وقت سابق عندما فوتح باحتمال تمديد ثان بأنه قام بواجبه و«كفى».

أما المغزى المهم، فهو ان لا يتيقّن رئيس المجلس بعد إن كانت حركة امل التي يرأسها ستصوّت للتمديد الثاني.

في ما قاله اخيراً ان لكلٍ من خياريْ التمديد والترئيس شروطه وزمانه ومقتضيات الحاجة اليه. بالتأكيد لم تنقطع مرة زيارات قائد الجيش لعين التينة، ولا قلّل رئيس المجلس من تأكيد التعويل على دور الجيش في حفظ الاستقرار والامن. آخر ما قاله ان الجيش وحده يطبّق القرار 1701. الرجل، كحزب الله، يميّز بين قيادة المؤسسة ورئاسة الدولة. مع ذلك، ظل عالقاً ما فات عون يوماً الانتباه اليه في استقباله ميقاتي في 2 آب الفائت في اليرزة في عيد الجيش، بأن قصر الاشادة عليه على انه «الداعم الاول والاساسي لهذه المؤسسة» و«في كل مرة نطلب منك امراً يتعلق بالجيش كنت تتجاوب معنا».

ما حصل في 15 كانون الاول 2023 يراد استعادته بحجج مماثلة.

يطلب اقتراح القانون المعجّل المكرر المقدم من حزب القوات اللبنانية «تعديل سن التسريح الحكمي من الخدمة العائد الى رتبة عماد في الجيش» ادراجه في جدول اعمال اول جلسة اشتراعية اخذاً بالمادة 110 في النظام الداخلي للمجلس، و«اعتبار الأسباب الموجبة تبريرية لصفة العجلة». وينص على التمديد سنة جديدة للقائد الحالي على نحو يجعل سن تسريحه 62 عاماً بدلاً من 61 التي نشأت عن قانون التمديد الاول في جلسة 15 كانون الاول المنصرم بأن رفعت سن تسريحه من 60 عاماً الى 61 عاماً. تبعاً للمادة 56 في المرسوم الاشتراعي 1983/102 وتعديلاته والقانون 1994/329 سن تقاعد القائد 60 عاماً.

قاسم: حزب الله سيخرج قويًا في المقاومة وفي الداخل

في أول خطاب له أميناً عاماً لحزب الله، أعلن الشيخ نعيم قاسم الاستمرار في تنفيذ خطة الحرب التي وضعها الشهيد السيد حسن نصرالله مع قيادة المقاومة، مؤكداً البقاء في مسار الحرب ضمن التوجّهات السياسية المرسومة. وأعلن قاسم، في خطاب متلفز أمس، تسمية العدوان الإسرائيلي على لبنان «معركة أولي البأس»، عارضاً برنامج عمله كأمين عام لحزب الله «وهو استمرارية لبرنامج عمل الشهيد السيد نصرالله، في كلّ المجالات، سياسياً وجهادياً واجتماعياً وثقافياً».

وأكّد أن الميدان هو الأساس، مشيراً إلى أن اختراق البايجر واغتيال القادة ثم اغتيال السيد نصرالله، «من الطبيعي أن يؤدي إلى حالة من الاهتزاز ومن الطبيعي أن يؤثّر على الوضع القائم (...) لكن، من 27 أيلول حتى 8 تشرين الأول، أي 11 يوماً، بدأ الحزب يستعيد وضعه بوضع قيادات بديلة وبدأ العمل من أجل أن ينتظم كل شيء (...) والميدان يُثبت ذلك». ولفت إلى أن «الإمكانات متوفرة ومُوضّعة بما يتلاءم مع ميدان الحرب الطويلة، ونحن لا نراهن على أنّ الحرب ستنتهي غدًا أو بعد غد (...) كل هذه الاستعدادات هي على أساس أنه يمكن أن نقع في حرب طويلة». وأضاف: «نحن ننتظر الالتحام، وإن شاء الله يشاهدون الذي لا يُرى في الالتحام»، وخاطب العدو بالقول: «ألا تريدون أن تصلوا إلى الليطاني؟ ألا تريدون أن تحققوا أهدافاً إضافية».

وأضاف: «الفرق بيننا وبين إسرائيل، نحن نقاتل بشرف، نستهدف الثكنات والعسكر والدبابات والجنود، بينما هم يقتلون المدنيين والعزّل ويُدمّرون البشر والحجر، لأنّهم جبناء، ولأنّ مشروعهم مشروع احتلال وفشل ووحشية»، متسائلاً «أتظنون أنهم إذا قاموا بذلك سيربحون؟ لا، هم سيزيدون الألم عندنا صحيح، لكن لأنّنا مصممون على الاستمرار لن يربحوا».

وإذ شدّد على قدرة المقاومة على «الاستمرار لأيام وأسابيع وأشهر، ولن أقول أكثر من ذلك»، توجّه الأمين العام لحزب الله إلى الإسرائيليين بالقول: «إذا كان نتنياهو يقول لكم هناك نصر مطلق، لا، هناك هزيمة مُطلقة، لن تعيدوا سكان الشمال في هذه الحرب، بل سيتهجّر المزيد ومئات الآلاف». وقال: «أشارت تقارير إلى أنّ السفيرة الأميركية ليزا جونسون تجول على بعض القوى المعارضة لنا وتحاول أن تُبشّرهم بأنّ المقاومة مُدمّرة وأنّ القيادة قُتلت. أنا أقول لليزا لن تشاهدي لا أنت ولا الذين معك أي هزيمة للمقاومة، بل ستشاهدين هزيمة إسرائيل وهزيمتكم أنتم إن شاء الله». وشدّد على أنّ «حزب الله قوي في المقاومة ببركة المجاهدين، وقوي في الحضور السياسي الداخلي ببركتكم أنتم يا أهلنا (...) وسيبقى قوياً في المقاومة، وفي الداخل». وتوجّه «إلى من يُراهن على ما بعد الحرب» بالقول: «ستضطرون إلى لعن إسرائيل وأميركا لأنّهما كذبتا عليكم».

أما بالنسبة إلى وقف العدوان، فأعاد الشيخ قاسم التأكيد على استمرار المقاومة في التصدي له، و«إذا قرّر الإسرائيلي أنّه يريد وقف العدوان نحن نقول نقبل لكن بالشروط التي نراها مناسبة ومُؤاتية، لن نستجدي وقف إطلاق النار، نحن مستمرون مهما طالت»، مشيراً إلى أن «أي حل سياسي يحصل بالتفاوض غير المباشر، ودعامته الأولى وقف إطلاق النار ووقف العدوان، ولاحقًا نُبيّن رأينا بالتفاصيل». وأكد «أننا متضامنون نحن وحركة أمل في مواجهة العدوان، ومع الرئيس نبيه بري الذي هو محور التفاوض لإيقاف العدوان». وأضاف: «حزب الله والحكومة والرئيس بري لهم طرقهم بالتفاهم على الحلول الأفضل، لكن أقول لكم إلى الآن كل الحراك السياسي الذي تسمعونه طحن في كركعة، لا يوجد نتيجة لأنه لم يُطرح إلى الآن مشروع توافق عليه إسرائيل ويكون قابلاً لأن نُناقشه».

على الغلاف

مقابلة | أجراها **فؤاد بزي**

أدّى العدوان الصهيوني على لبنان، إلى إدخال البلاد في حالة مشابهة للمناطق المنكوبة بالكوارث، مسبّباً انزياحاً هائلاً للسكان ومعه انزياح في الاستهلاك إلى جانب توقف دورة العمل والإنتاج. لكن لا أحد يقارب هذه المسألة رغم أهميتها، إذ إن الأولويات تتركّز الآن على التعامل مع أزمة النزوح من زاوية تأمين السكن ومقوّمات الحياة على أبواب الشتاء. في هذا الإطار، حصل لبنان من الدول المانحة المشاركة في مؤتمر باريس على مليار دولار مقيّدة بأصفاد وضعها الواهب. هذا باختصار ما يعبّر عنه رئيس لجنة الطوارئ الحكومية الوزير ناصر ياسين

ناصر ياسين

◀ أصبحنا في وضع «اقتصاد الكوارث»

◀ المنظمات الدولية تتحكّم بإدارة الأموال

◀ شروط المانحين للقطاع العام تركّز على الإصلاحات



(مروان بو حيدر)

■ هل ما زلنا في مرحلة استيعاب الصدمة، أم أن الحكومة بدأت تتعامل مع هذا الانزياح الهائل للسكان بأنه حالة طارئة تشبه ما يحصل في الكوارث الطبيعية الكبرى؟

أدّت الحرب الصهيونية على لبنان إلى انزياح سكاني. خرج نحو نصف مليون شخص من البلاد، ونزح مليون و200 ألف من أماكن سكنهم الأصلية وأصبحوا بلا عمل. الضاحية مثلاً، كانت تعتمد على الاقتصاد غير المنظّم والأعمال الصغيرة، إلا أنه بعد ابتعاد العاملين جغرافياً عن محالهم التجارية، توقفت هذه الأعمال مثل الدكاكين والمستودعات الصغيرة، والورش الصناعية الصغيرة. جزء كبير من النازحين يعتمد على الأعمال الاقتصادية الصغيرة غير المنظّمة. مثلاً، اقتصاد الاستهلاك في الضاحية كان كبيراً، ولا يستهان بالأثر الاقتصادي للمحالّ الصغيرة الكثيرة. أيضاً الضاحية هي منطقة سكنية تخدم الكثير من المناطق، فهناك 600 موظف في الجامعة الأميركية هم من سكان الضاحية الذين صاروا نازحين اليوم.

من دون شك، هناك تغيّر في البنية الاقتصادية وخسارة لمصادر الدخل. يجب البحث في إعادة تصميم الأعمال الاقتصادية. لكن، حتى الآن لم تنطلق هذه الورشة، فنحن في الأسابيع الأولى من الحرب، ولا نزال نعمل على امتصاص الصدمات، بينما يصرف الناس من مدخراتهم. نتعاون حالياً مع لجنة الاقتصاد النيابية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي بغية وضع تصوّر لـ«اقتصاد الكارثة». إذ تتجلّى النقطة الأهم بامتصاص اليد العاملة النازحة في أماكن وجودها. هناك قسم من المؤسّسات قادرة على نقل أعمالها إلى ما يمكن تسميته المناطق الآمنة، إلا أنّ هناك جزءاً آخر تضرّر بسبب القصف.

الأسئلة حول الشكل الجديد للاقتصاد كثيرة وكبيرة، إنما يبعدنا عنها التركيز على الشقّ الإنساني. المشكلة أن لا أحد يقارب الهمّ الاقتصادي. هناك تقاعس عن الانخراط في موضوع الحرب من مجموعات وفئات نخبوية في لبنان. وهنا نرى الفرق كبيراً بين ما حصل إثر انفجار المرفأ من تحرّك للجمعيات وهيئات المجتمع المدني، وبين التقاعس الذي نشهده اليوم. يمكن تشبيه هذا العدوان وتداعياته بالكارثة الطبيعية كالزلزال الذي يعيد خلط المناطق والخدمات والنشاط الاقتصادي. إذا لم نعالج تبعات الحرب بهذه الطريقة، فكلّ ما نقوم به سيكون تأمين كرتونة الإعاشة.

■ قرّرت الدول المانحة في مؤتمر باريس أن تخصّص للبنان مساعدات بقيمة مليار دولار. وفي ورقة لبنان التي عرضت في المؤتمر، كان هناك توزيع لما هو مطلوب بين استجابة إنسانية وطارئة بقيمة 490,5 مليون دولار، و672,1 مليون دولار لدعم القطاع العام، فضلاً عن 200 مليون دولار للجيش. فهل سيتوزّع المليار دولار كما طلبتم؟

الأموال التي ستصرف من مؤتمر باريس لدعم لبنان هي هبات وليست قروضاً. كان لدينا طلب بالتمويل المباشر للاستجابة الإنسانية المعروف بـ«flash appeal» بقيمة 425 مليون دولار، أضفنا إليها كل ما يتعلق بحاجات الشتاء، وحاجات للدفاع المدني والإغاثة، ثم أضفنا 672 مليون دولار إلى الوزارات لإبقاء خدماتها عاملة. إنما التفاصيل المتعلقة بهذه المبالغ لم تتّضح بعد، بل تجري مناقشتها مع المنظمات الدولية. فما بعد مؤتمر باريس يفترض أن يتركّز النقاش على مسائل أساسية:

أولاً، طريقة توزيع الأموال على القطاعات. حتى الآن، هذه النقطة غير واضحة. فقد عبّر عدد من المانحين عن أنّهم يريدون مساعدة قطاعات معينة. مثلاً، قالت«usaid» إنها تريد دعم برنامج التغذية العالمي لتأمين الطعام. وهناك آخرون قالوا إنّهم سيتبرعون بمبلغ معيّن، لكن لم يحدد الهدف من هذا التبرّع ولا آليات توزيعه. وهذا ما بوشر بنقاشه مع المنظمات الدولية. من هنا سننطلق. أول من أمس، اجتمعت مع الوزارات المعنية، وطلبت منها العودة إلى تقاريرها المرفوعة إلى المؤتمر لتحضير ما هو مطلوب ومتابعته وتوحيد العناوين لناحية جدولة الدفعات ومنع تكرار عناوين الصرف وخلافه.

ثانياً، طريقة إدارة الأموال. ستصل معظم الأموال إلى المنظمات الدولية، لا إلى خزينة الدولة. لن تسلّم الأموال بشكل مباشر إلى أيّ وزارة، بل ستُعطى من المانح إلى منظمات دولية معنية، مثل اليونيسف واليونيسكو وغيرها من وكلاء هذه الدول الذين سينفذون عملية الإنفاق والإشراف عليها بالتنسيق معنا. لذا، بدأنا بالتنسيق معها تمهيداً لعقد اجتماع في تشرين الثاني المقبل مع مندوبي المانحين هنا في لبنان. سنقترح أن تكون إدارة الأموال بواسطة آلية «المرفق التمويلي» التي سبق أن اعتمدت في 2006 بعد إجراء تعديلات عليه، علماً بأن هناك تجربة مشابهة جرت بعد انفجار المرفأ عام 2020. وهو أقرب إلى صندوق توضع فيه الأموال، ثمّ تصرف تبعاً للحاجات التي تحدّد بعد التنسيق بين المنظمات الدولية والدولة اللبنانية، وفي حال التعارض على أولوية الصرف، نتفاوض على الأولويات. فالمنظمات مقتنعة بضرورة الصرف على الحاجات الإنسانية، إنما أحياناً نتناقش حول عناوين الصرف. مثلاً، إذا رفضت المنظمات تمويل المازوت للمدارس فسنضطر إلى أن نلجأ إلى الخزينة اللبنانية. هذا النوع من التمويل الذي يأتي تحت عنوان«flash appeal» يذهب كلياً إلى المنظمات الدولية، ولا ندخل في تفاصيله المالية كدولة. نحن نعرف فقط أين تذهب المساعدات، ونسهم في توجيهها.

> استعدنا بعضاً من دور الدولة خلافاً لما حصل إثر انفجار المرفأ

> الأسئلة حول الشكل الجديد للاقتصاد كثيرة وكبيرة لكن لا أحد يقاربها

> هناك تقاعس عن الانخراط في موضوع الحرب من مجموعات وفئات نخبوية

■ كيف سيتحقق الجزء الثاني من الخطة في حال عدم معرفة تاريخ، أو كيفية صرف الـ672 مليون دولار؟

باشرنا التفاوض مع الجهات المانحة ونعمل على أساس تقدير لتوقعات هذه الجهات من خلال الطريقة المعتمدة معهم منذ عام 2020 بعد انفجار المرفأ. وتقضي هذه الطريقة برصد الأموال لقطاعات محدّدة، ثمّ تنفق بواسطة المنظمات الدولية.

■ هل تعتقد أن دور الدولة إشرافي فقط؟

لقد استعدنا بعضاً من دور الدولة خلافاً لما حصل في السابق، وخصوصاً إثر انفجار المرفأ حين انفردت المنظمات الدولية بكامل العملية. الآن، تقوم لجنة الطوارئ بتطبيق خطة الاستجابة من خلال تنسيق كامل عملية المساعدات والإشراف على عمل المنظمات الدولية. لا بل فوجئت هذه المنظمات بأن الدولة تقوم بدور التوجيه. وخطّ توزيع المساعدات المعتمد هو على النحو الآتي: يتم إيصال المساعدات إلى المحافظين، ثمّ البلديات، وصولاً إلى غرف العمليات المحلية. وهذا أمر لم يحدث بعد انفجار المرفأ، بل كان دور الدولة غائباً وأعطيت الجمعيات والهيئات الأهلية دوراً أكبر. أما الآن، حتى المساعدات العينية تصل عبر الدولة، ونحن نقوم بإعادة بناء الثقة بشكل تدريجي. ففي باريس، كان العنوان الأساسي دعم مؤسّسات الدولة، ولكن التمويل يحتاج إلى وقت، إنما الوضع في تحسن.

وفي هذه الأزمة، فضلاً عن عدم وجود الموارد المالية الكافية، لا موارد بشرية. في وزارة الشؤون ولجنة الإغاثة، لا يوجد عديد يكفي لتوزيع المساعدات والمتابعة مع النازحين على الأرض. وبالتالي، وجود المنظمات الدولية ضروري. الحرب بهذا الحجم تحوّلت إلى حالة طوارئ متعددة الجوانب، ولا يمكننا إدارة الملف وحدنا.

■ ما مخاطر الخضوع لشروط الواهب دائماً؟

الشروط ليست ضاغطة، والمنظمات متعاونة في الأمور الإنسانية. وما يهمّها هو عدم التمييز والهدر. وهذه أكثر الأمور مبدئية عند المنظمات. ولكن تصبح المساعدات مشروطة بالإصلاحات عندما ترتبط بالوزارات. والشرط الإضافي الدائم، أنّ التمويل يأتي عبر المنظمات الدولية، على أن تتولى هذه الأخيرة الإنفاق على الوزارات.

■ لدينا حاجة مستعجلة، فماذا نفعل في حال تأخّر التمويل؟

ليس هناك تصوّر واضح لتاريخ وصول التمويل. لكن بعد مؤتمر باريس، بدأت المنظمات تخطّط على أساس هذا التمويل، وستستخدم مواردها في انتظار وصول الأموال.

■ قلتم في السابق إنكم تطمحون إلى استبدال المساعدات العينية بالمساعدات النقدية، فهل هذا ممكن وما الهدف منه؟

توزيع النقد الكاش هو أفضل إدارياً وعملياتياً. رغم ذلك، هناك مدارس لا يمكن تفريغها. أين سيذهب الناس؟ في لبنان، لا يوجد 50 ألف منزل شاغر وفق التقديرات، كما أنه لا يمكن تأمين هذا العدد من البيوت الجاهزة مع بنيتها التحتية. لذا، الأفضل تأمين المال للعائلات النازحة. وهذا أفضل أيضاً على المستوى الغذائي. تقديم ثلاث وجبات يومياً، تكلف شهرياً نحو 100 دولار، لكن المشكلة تكمن في عملية التحضير والتوزيع التي تتطلب فريقاً لوجستياً ضخماً. وعلى مستوى التدفئة، يفترض أن النقد الكاش أفضل للعائلات النازحة. إنما عملية توزيع النقد تستوجب تسجيل النازحين في قاعدة معلومات واضحة بدأنا نعمل عليها مع البرنامج العالمي للغذاء ومجلس الوزراء. صحيح أن هناك قلقاً لدى العائلات من احتمال وجود مخاطر لهذا التسجيل من أن تطّلع عليه جهات خارجية، لكن في النهاية يجب أن نعرف الأعداد ضمن شروط معروفة مثل عدد الأطفال وعمل ربّ العائلة وسواها.

هل تنجح عودة التعليم الرسمي؟

فاتن الحاج

أرجأ وزير التربية عباس الحلبي إلى اليوم اللقاء الذي كان مقرراً أمس لعرض خطته لإنقاذ العام الدراسي على روابط المعلمين والأساتذة في التعليم الرسمي بسبب «وعكة صحية ألمّت به». وفيما كان ينتظر أن تطرح الروابط تأجيل العام الدراسي، دخل الوضع الأمني المستجد في بعلبك أمس على المشهد التربوي مع نزوح عشرات آلاف المواطنين، ما سينعكس بطبيعة الحال على المدارس الرسمية كمراكز إيواء.

ليست المرة الأولى التي يتذرع فيها وزير التربية بالمرض أو السفر للتهرب من استحقاق معين. فبحسب معلومات «الأخبار»، خرجت أمس موجة اعتراض لدى بعض الأحزاب على تفرّد وزير التربية بتنسيق خطته مع أحزاب أخرى والسماح لهذه الأحزاب باختيار شكل التعليم الذي تريده.

وفيما أرجأ الوزير، بسبب وعكة صحية ألمّت به، الى اليوم اللقاء الذي كان مقرراً أمس لعرض خطته على روابط المعلمين والأساتذة في التعليم الرسمي، والذي ينتظر أن تطرح فيه الروابط تأجيل العام الدراسي، دخل الوضع الأمني المستجد في بعلبك على المشهد، إذ إن نزوح آلاف المواطنين سينعكس، بطبيعة الحال، على المدارس الرسمية كمراكز إيواء.

كيف سيبدأ وزير التربية العام الدراسي في 4 تشرين الثاني، إذا كان التلامذة لا يعرفون، على بعد 4 أيام من الموعد المحدد أين سيدرسون، والمعلمون ضائعون لا يعلمون بأيّ مدارس سيلتحقون، وأيّ صفوف دراسية سيعلّمون، ووفق أيّ برنامج دراسي؟ فيما ثمة خشية من أن يخسر المعلمون المتعاقدون ساعاتهم، ما يشير إلى أن خطة وزير التربية «إعلامية» أكثر منها واقعية، ولا تتجاوز استجلاب الأموال من الجهات الدولية المانحة.

وعشية اللقاء مع الروابط، برز موقف لـ«هيئة الطوارئ المدنية» تدعو وزير التربية إلى التريّث في التعليم الحضوري «ولا سيما في ظل العمليات اليومية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي بالمسيّرات على الطرقات العامة والأوتوسترادات». وقال رئيس الهيئة، إلياس صليبا، لـ«الأخبار» إن الوزير يستطيع أن يرجئ التعليم حتى بداية العام المقبل ريثما تنجلي الأوضاع الأمنية، باعتبار أن المنهج ليس كبيراً ويمكن أن ينجز خلال 150 يوم تدريس كحد أقصى. ورأت الهيئة أن «تمسك الوزير بالتعليم الحضوري غير مفهوم وغير مبرّر على الإطلاق، ولا سيما مع وجود حلول بديلة؛ أبرزها بدء العام الدراسي بعد وقف إطلاق النار وتقليص المنهج التعليمي لينحصر بالأساسيات والاستغناء عن العطل الطويلة استثنائياً». وإذ أثنت الهيئة على تحميل وزير التربية مسؤولية عودة المدارس الخاصة إلى إداراتها، فإن مراقبين تربويين يقولون إن قرار السماح للمدارس الخاصة ببدء العام الدراسي كان خاطئاً، لأنه خلق تفاوتاً مع تلامذة القطاع الرسمي والتلامذة النازحين.

> دخل الوضع الأمني المستجد في بعلبك أمس على المشهد التربوي

هل تحرّك تفجيرات العدوّ الفوالق الزلزالية؟

راجانا حميّة

أثارت التفجيرات الضخمة بمئات الأطنان من المتفجرات لما زعم العدوّ أنه منشآت للمقاومة في بلدة عديسة، قبل أيام، مخاوف خبراء الجيولوجيا من تداعيات هذه التفجيرات على الفوالق الزلزالية، إذ إن هذه المنطقة قريبة من «خط فالقي روم - اليمونة»، ولذلك، فإن ما حصل هناك من تفجيرات متتالية ومهولة، وما قد يحصل لاحقاً «هو بمثابة العبث بمقدرات الطبيعة إلى الشمال من منخفض الحولا حيث ينفصل فالق البحر الميت إلى فالقي اليمونة وروم (...) أضف إلى ذلك أن التفلت في الضوابط مع قوانين الطبيعة في الأماكن الخاطئة قد يؤدي الى احتثاث زلازل لا يتوقف تأثيرها على حدود الدول»، وفق ما نبّه الباحث في الجيولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور طوني نمر.

تغريدة نمر على صفحته على منصة X أثارت هلعاً من زلزالٍ قد تتسبّب به التفجيرات التي يقوم بها العدو بشكلٍ متكرّر. صحيح أن نمر لم يقل إنّ هزّة كبيرة قد تقع قريباً، إلا أن «تفجيرات أخرى قريبة من خط الفوالق كتلك التي حدثت في عديسة باستطاعتها أن تستحثّ هزات أرضية، وإذا ما استحثّت الحركة فلا نعرف كيف تتمدّد لأنها لن تقف فقط عندنا». ويشدد نمر على أن العبث مع الطبيعة ليس سهلاً، وإذا ما حدث ما ليس في الحسبان، عندها «ما حدا رح يكون فوق راسه خيمة».

لكن، هل فعلاً تؤدي تفجيرات كهذه الى خطر كهذا؟

وفق المنطق العلمي، ثمة فائض من المبالغة في قول إن تفجيراً كالذي حصل في منطقة عديسة قد يحدث اختلالاً في توازن الفوالق الزلزالية. ليست الأمور بتلك البساطة، إذ ليس من السهل أن يغيّر تفجير عند سطح الأرض أو في عدة أمتارٍ داخل الأرض ما في باطنها، بحسب مديرة المركز الوطني اللبناني للجيوفيزياء الدكتورة مارلين البراكس.

> ليس من السهل أن يغيّر تفجير قريب من سطح الأرض ما في باطنها

فتفجير عديسة الاستثنائي، والتفجيران الضخمان في الضاحية اللذان استهدفا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس المجلس التنفيذي في الحزب السيد هاشم صفي الدين، «تفجيرات سطحية، أي أنها قريبة من سطح الأرض، وفي القوّة والعمق، ليست كافية لتغيير الموازين في باطن الأرض». ومع أنّ الموجات الزلزالية التي نتجت من تفجير العديسة توازي هزة بقوة 3,5 على مقياس ريختر، إلا أن «هذه المقارنة ليست دقيقة لأن خصائص ومميزات الموجات الناتجة من تفجير تختلف كثيراً عن خصائص ومميزات الموجات الناتجة من هزة أرضية، إضافة إلى أن عمق موقع التفجير لا يتعدى عشرات الأمتار، أما أعماق بؤر الزلازل فتقاس بآلاف الأمتار». لذلك، فإن احتمال أن تتسبّب هذه التفجيرات بهزاتٍ قوية وزلازل احتمال ضئيل جداً ، «إذا لم يكن معدوماً»، بحسب البراكس.

وتستعيد البراكس زلزال تركيا المدمر في 6 شباط 2023 لتميّز بينه وبين ما يحصل اليوم. فالهزات التي حدثت في تركيا أثّرت على الحركة الزلزالية في لبنان فزادتها وتيرةً وقوةً، ما دفعنا الى تحذير المواطنين من جهة والجهات المختصة من جهة أخرى، أما اليوم فالحركة الزلزالية في لبنان «طبيعية أي لم تزد وتيرتها ولا قوّتها، وبالتالي لا داعي للهلع».

(هيثم الموسوي)



ما بعد الممانعة والممانعة المعكوسة

صدقي عاصور *

بعد كتابة عوني بلال نقداً لمصطلح «المشروع الإيراني» على صفحات «عربي 21»، اتهمه الكاتب السعودي سلطان العامر أنه قد صار «شبيحاً مكتمل الأركان». لنضع هذا الاتهام في سياقه الصحيح؛ كاتب سعودي - غير مناصر للتطبيع - يمارس التحليل السياسي في المساحة المحددة مسبقاً للنخبة الثقافية-الأكاديمية في الخليج، يقوم باتهام فلسطيني كتب سابقاً في منصة صحافية فلسطينية غير معجبة بإيران (متراس)، عن تاريخ البرنامج النووي العراقي في النظام الذي حارب إيران لسنوات، يتهمه أنه قد بات يتصرف مثل رجال الأفرع الأمنية والمخابرات في سوريا، وذلك بعد عام كامل من مشاركة بشار الأسد في القمة العربية في السعودية.

لا نحتاج إلى صياغة أطروحة دكتوراه، أو كتاب، أو مجموعة من المقالات، بل يكفي أن ننظر إلى الفقرة المذكورة أعلاه، لنفي حتمية فرضية أن المسألة المشرقية باتت تتمحور حول «تحرر» دول المشرق من إيران التي يراها البعض القوة المهيمنة على لبنان وسوريا والعراق، متغلغلة في مجتمعاتهم عبر «أنفاق الطائفية والنفاق في القضية الفلسطينية»، حيث يغدو حزب الله أساسياً لهذه الهيمنة، لأنه «حزب إيراني»، ولكنه أيضاً حزب لبناني وفلسطيني بما فيه الكفاية ليعطي شرعية للممانعة يمارس تحت غطائها قتل الآخرين وقمعهم؛ من ناشطات نسويات في إيران إلى منتفضي ثورتي تشرين 2019 في لبنان والعراق، إلى درة تاج ضحايا هذه الهيمنة، السوريين الذين لديهم قضية عادلة بقدر كاف لبناء سردية أن إيران «شر مطلق». وأمّا الفلسطينيون واللبنانيون، فهم ليسوا ضحايا لإسرائيل بقدر ما هم ضحايا حرب «المحور» أو «مسرحياته» مع إسرائيل.

تماماً كما يبدأ العالم الغربي الداعم لإسرائيل سرد تاريخ الشرق الأوسط من يوم السابع من أكتوبر 2023، يبدأ أصحاب هذه الفرضية سرد تاريخ المشرق منذ تدخّل حلفاء النظام السوري في سوريا، لتكوين صورة شعوب عربية مستقرة وحيادية، فجأة استيقظت صباحاً ووجدت نفسها وقد تم غزوها من قوات «فيلق القدس» وكأننا في فيلم الثمانينيات «الفجر الأحمر» الذي يجتاح فيه الاتحاد السوفيتي بلدة أميركية هادئة. هذه النظرة الرومانسية التبسيطية للصراع على المشرق تلتبس بالوجود الإيراني كأساس للمشكلة ليس كعرض من أعراضها، وتتجاهل بديهيات مثل فراغ اليسار العربي بعد انتفاضات 2011، وطبيعة القوى المتصارعة الأخرى، أي تركيا و«الإخوان المسلمين»، من جهة، والسعودية والنظام الأمني لمحور الاعتدال العربي من جهة أخرى.

اصطف اليسار العربي إلى جانب النظام الرسمي العربي لمحاربة تركيا و«الإخوان المسلمين»، حينها كان حديث الساعة التباكي على «المشروع العثماني» في البلاد العربية، هذا الاصطفاف والاتكال على السلطة الرسمية لمواجهة خصوم اليسار تسبب في قتل إمكانات بناء أي مؤسسات ثورية حقيقية تحمي مكاسب انتفاضات 2011. بعد نهاية الحرب على «داعش» والانتقال إلى الحرب ضد «المشروع الإيراني»، جزء كبير من اليسار العربي قام بنسخ آليات هذا الاصطفاف مع النظام العربي الرسمي لتطبيقها على علاقة إيران مع دول المشرق. ربما لم تخلق الثورة السورية مدرسة فكرية أو تنظيماً أو بنية موحدة، لكنها خلصت لأن تتبنى الفرضية الجاهزة للهيمنة الإيرانية التي تتجنب النقد الذاتي وراء فشل الثورة، بل صدّرت «الطيف الديموقراطي» للثورة إلى لبنان والعراق في عام 2019، فأصبحت «العربية» وأخواتها، لا «الجزيرة»، المتحدث الرسمي باسم الثوار، وبالمحصلة أصبح لدينا مستجد في الإقليم يسميه ياسين الحاج صالح: «الممانعة المعكوسة».

هذه ليست، إذاً، حكاية شعوب واقعة تحت «الاستعمار الإيراني» بقدر ما هي حكاية يسار ليبرالي عربي يحتاج إلى فرضية تبرر اصطفافاته في ظل تنافس إقليمي وفي ظل اقتصاد سياسي لاحتواء إيران يشبه سياسات احتواء الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة (هنا يذكرني شيعة قناة «العربية» العلمانيون والمعمّمون بمنشقي «الكي جي بي» في الولايات المتحدة والذين كانوا يعشقون الشهرة والمقابلات التلفزيونية والمحاضرات الجامعية). هذا اليسار - الذي يهدّده أبسط تذكّر إيجابي لإرث حسن نصر الله - يمارس ما يشبه «متلازمة اضطراب إيران» (Iran Derangement Syndrome) تحت ذريعة كسر هيمنة خطاب الممانعة. للمفارقة، يتم تسخير هذا «التمرّد» على الهيمنة في بناء وتقوية هيمنة أكبر حجماً بأشواط، تمتد من الدار البيضاء إلى القاهرة وصولاً إلى دبي. نقدنا لاصطفاف اليسار ضد إيران لا يعني إنكار أي مظلوميات في جغرافيا الممانعة التي تضمّ حكّاماً مثل بشار الأسد ونوري المالكي والذين إمّا أتوا بمساعدة نظام الاعتدال الرسمي العربي أو أضحوا تواقين إلى التطبيع مع هذا النظام. مع ذلك، باتت سردية لوم إيران وراء بؤس الملايين من العرب في الهلال الخصيب ذريعة لإنكار بؤس عشرات الملايين من العرب في عموم العالم العربي الرازح تحت الهيمنة الأميركية (راجع مقال أحمد ضياء الدردير بعد اغتيال قاسم سليماني).

يتحدّث مناهضو الممانعة عن «النفاق» في دعم القضية الفلسطينية، في الوقت ذاته الذي يستشري فيه النفاق في دعم القضية السورية لدى الذين يريدون إعادة تصوير المشرق جله وكأنه «سجن تدمر» ضخم، دون الأخذ في الحسبان حيثيات كل دولة ومجتمع، ذلك يأتي طبعاً كي تبرر النخب الثقافية الخليجية السياسات الخارجية لدولها ولكي تسجّل النخب «الثورية» اللبنانية والعراقية نقاطاً في مناكفاتها السياسية الداخلية.

في المقابل، ومع أنه قد يكون هناك نفاق في الممانعة لكن قطعاً لا نفاق في المقاومة، فالممانعة - كحلف وارسو - نظام إقليمي سياسي مليء بالتناقضات، قد يسقط أو يتغيّر، لا ينبغي اعتباره يوتوبيا أممية ولا ديستوبيا شمولية. أمّا المقاومة، فهي مبدأ ملتصق بإنسانية مَن يقاوم.

خلال مدة الدراسة في أوروبا قبل عشر سنوات، أخبرت صديقي اللبناني الجنوبي أن القوات الإسرائيلية تقوم بمناورات الإنزال المجوقل من الحوامات في جبال الضفة الغربية لتماثل تضاريسها مع جنوب لبنان، فأجابني - في عام 2014 - أنه لو غزا الإسرائيليون، فإن «أهل الجنوب رح يشختوهن بالسكاكين». حينها أدركت أن أهل الجنوب سيقاتلون هذا الاحتلال معنا أو دوننا، ليس نفاقاً باسمنا، بل كي لا يعيشوا الذل الذي نعيشه.

* كاتب فلسطيني

حقائق أساسية تتعلّق بوعد بلفور

عادل بشارة *

وعد بلفور هو بمنزلة بيان عام أصدرته الحكومة البريطانية عام 1917 أثناء الحرب العالمية الأولى حيث أعلنت فيه دعمها لإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين، التي كانت آنذاك منطقة عثمانية تضم أقلية يهودية صغيرة. وَرَد الإعلان في رسالة مؤرخة في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 من وزير خارجية المملكة المتحدة آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد - الذي يُعتبر أحد زعماء الجالية اليهودية البريطانية - لإرسالها إلى «الاتحاد الصهيوني لبريطانيا العظمى وإيرلندا». ثم نُشر نص الإعلان في الصحف في 9 نوفمبر 1917.

مباشرةً بعد إعلان بريطانيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية في نوفمبر 1914، بدأت بريطانيا النظرَ في مستقبل فلسطين. وفي غضون شهرين تم تعميم مذكرة على مجلس الوزراء الحربي من قبل عضو صهيوني هو هربرت صموئيل حيث اقترح فيها دعم الطموحات الصهيونية لطلب دعم اليهود في الحرب القائمة. ثم أنشأ رئيس الوزراء البريطاني هربرت هنري أسكويث لجنة في نيسان 1915 لتحديد سياستهم تجاه الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك فلسطين. وقد استقال أسكويث، الذي كان يفضِّل إصلاح الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب، في كانون الأول 1916، بينما فضّل بديله ديفيد لويد جورج تقسيم الإمبراطورية. وجرت المفاوضات الأولى بين البريطانيين والصهاينة في مؤتمر عُقد في 7 شباط 1917 ضم مارك سايكس والقيادة الصهيونية. أدت المناقشات اللاحقة إلى طلب بلفور، في 19 حزيران، أن يقدِّم روتشيلد وحاييم وايزمان مسودة إعلان عام. وناقش مجلس الوزراء البريطاني المزيد من المسودات خلال شهري أيلول وتشرين الأول، مع معطيات من اليهود الصهاينة والمناهضين للصهيونية ولكن من دون أي تمثيل من السكان المحليين في فلسطين.

> عارض اليهود المستنيرون، الذين فضّلوا الاندماج وكانوا راضين عن التقدّم المحرَز في القوانين الجديدة التي تمنح اليهود حقوقاً متساوية في بلدانهم، الإعلانَ بشدة باعتباره معادياً للسامية

بحلول أواخر عام 1917، في المدة التي سبقت وعد بلفور، كانت الحرب قد وصلت إلى طريق مسدود، إذ لم يكن اثنان من حلفاء بريطانيا قد انخرطا انخراطاً كاملاً: فالولايات المتحدة لم تكن قد تكبدت خسائر بشرية بعد، وكان الروس في خضم ثورة مع استيلاء البلاشفة على الحكومة. وقد كُسِر الجمود في جنوب فلسطين بمعركة بئر سبع في 31 أكتوبر 1917 وتلاها التصريح بإصدار البيان الختامي في اليوم نفسه.

عملية الصياغة

لم تتم صياغة الإعلان والبت فيه بين عشية وضحاها، بل صيغ عدة مرات قبل إرساله. كان نتاجُ الوعد عملية طويلة عُدِّلت صياغته خلالها في ست مناسبات على الأقل.

يكتب وايزمان أنه بعد إقناع الفرنسيين بقبول تطور الاستعمار اليهودي في فلسطين «وجعل فلسطين تنتقل إلى دائرة السيطرة البريطانية، فقد حان الوقت... لاتخاذ الإجراءات اللازمة والضغط من أجل إعلان سياسة في ما يتعلق بفلسطين من جانب الحكومة البريطانية؛ وفي نهاية كانون الثاني1917، قدّمتُ إلى السير مارك سايكس المذكرة التي أعدتها لجنتنا، وعقدتُ معه عدة اجتماعات تمهيدية». سمّيت الوثيقة: «الخطوط العريضة لبرنامج إعادة التوطين اليهودي في فلسطين وفقاً لتطلعات الحركة الصهيونية». وكانت نقطتها الأولى تتعلق بالاعتراف القومي:

«يجب أن تعترف الحكومة السيادية رسميّاً بالسكان اليهود في فلسطين (وهو ما يعني في البرنامج الصهيوني السكان اليهود الحاليين والمستقبليين)، كأمة يهودية، يتمتعون في ذلك البلد بحقوقهم المدنية والقومية والسياسية الكاملة. وتعترف الحكومة السيادية برغبة وضرورة إعادة توطين اليهود في فلسطين».

في السياق نفسه، يصف ليونارد ستاين بدء المشاورات بين الحكومة البريطانية والمنظمة الصهيونية على النحو التالي:

في 2 شباط 1917، حضر السير مارك سايكس اجتماعاً لممثلي الصهاينة في لندن... ظاهريّاً بصفته الشخصية، لكنه كان يحتل منصباً مؤثِّراً في وزارة الخارجية، وكان يؤدي دوراً مهمّاً في تشكيل السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وكان مؤتمر الثاني من فبراير في الواقع نقطة البداية لتبادل مطوَّل لوجهات النظر بين المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية. وفي تموز 1917، قدَّم ممثلو الصهاينة إلى الحكومة صيغة للإعلان المقترح. اعترفت هذه الصيغة بفلسطين باعتبارها «الوطن القومي للشعب اليهودي» ونصت على إنشاء «مؤسسة الاستعمار القومي اليهودي لإعادة التوطين والتنمية الاقتصادية للبلاد». وردّت الحكومة بمسوّدة بديلة تشكِّل أساس... وعد بلفور.

في الواقع، تم تبادل ومناقشة ست مسودات بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية، وتم الحصول على موافقة الولايات المتحدة أيضاً قبل أن يُصدر وزير الخارجية البريطاني النص النهائي للإعلان في تشرين الثاني1917. وحظيت النسخة النهائية للإعلان بأقصى درجات الفحص الدقيق. ونُقل عن رئيس الوزراء، ديفيد لويد جورج، قوله إن الإعلان «أُعد بعد الكثير من الدراسة، ليس في سياسته فحسب ولكن في صياغته الفعلية». يقول جوزف جيفريز:

«أول ما يقال عن وعد بلفور هو أنه تصريح دُقِّق فيه إلى آخر لحظة قبل صدوره. كان يحتوي سبعاً وستين كلمة فقط، وقد دُرِست كل واحدة منها بإسهاب قبل إدخالها في النص».

إنّ عملية الصياغة الدقيقة هذه تكتسب أهمية على وجه التحديد لأن نتيجة هذه الصياغة المطوَّلة والدقيقة كانت عبارة عن بيان رائع لما يحمله من غموض. وعلى حد تعبير ستاين: «ما الوعودُ التي قُدِّمت للصهاينة؟ لقد كانت لغة الإعلان غامضة بشكل متعمَّد، ولم يكن هناك أي استعداد لدى الجانب البريطاني أو الجانب الصهيوني في ذلك الوقت للتعمّق في معناه - ناهيك بعدم وجود أي تفسير متفَق عليه».

(2) لم يكن بلفور وحده

رغم أن آرثر بلفور، بصفته وزيراً للخارجية في حكومة ديفيد لويد جورج، كان مؤلفَ المسوّدة النهائية للإعلان، إلا أن الأفكار الأصلية التي استند إليها صاغها عدد من الشخصيات الصهيونية وغير اليهودية: ليونيل والتر روتشيلد، الذي نقل المسودة الأصلية لبلفور التي تقترح «إعادة تشكيل فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي»؛ وحاييم وايزمان، الصهيوني والكيميائي الروسي الذي يمكن القول إنه الشخصية الأكثر تأثيراً في الحصول على وعد بلفور؛ ديفيد لويد جورج، الذي عمل قبل تولّيه منصب رئيس الوزراء بشكل وثيق مع تيودور هرتزل في مخطط أوغندا - خطة لإعادة توطين اليهود في أوغندا تحت رعاية بريطانية؛ مارك سايكس، الذي كان بمنزلة قناة رئيسية بين حاييم وايزمان وزملائه الصهاينة الناشطين، والحكومة البريطانية؛ هربرت صموئيل، الذي نُقل عنه قوله إن الحكومة البريطانية يجب أن تسمح بالهجرة اليهودية «إذ يمكن مع مرور الوقت أن يتم منح السكان اليهود بعدما يصبحون غالبية ويستقرون في الأرض درجة من الحكم الذاتي». وقال: «ستكسب إنكلترا امتنان اليهود في جميع أنحاء العالم»؛ ناحوم سوكولو هو فاعل رئيسي أقل شهرة في وعد بلفور، رغم أن عمله وراء الكواليس كان تأثيره كبيراً على إصدار التصريح. وبعبارة أخرى، كان الإعلان نتاج عملية طويلة شارك قادة الحركة الصهيونية البريطانية في جزء منها بناء على طلب اللورد بلفور المساعدة منهم لصياغة اللغة. وبالفعل، في 17 تموز 1917، اجتمعت اللجنة السياسية الصهيونية في فندق إمبريال بلندن للقيام بذلك. خلص هذا الاجتماع إلى مسودتان، إحداهما مكتوبة بخط اليد من قبل شخص اسمه ليون سيمون على قرطاسية الفندق والأخرى مسوّدة مطبوعة مع ملاحظاته. ولا تزال المسوّدات المتبقية مفقودة حتى يومنا هذا.

بمعنى آخر، لم يكن تأليف وعد بلفور فرديّاً، بل جماعيّاً. لم تكن في أي حال من الأحوال بادرة سببية. لقد أُصدِر بعد مداولات مطوَّلة باعتباره بياناً سياسيّاً مدروساً. يذكر تمبرلي في «تاريخ مؤتمر السلام في باريس» أنه «قبل أن تقدِّم الحكومة البريطانية الإعلان للعالم، تمت مراجعته من كثب في جميع اتجاهاته وتداعياته، وتعرَّض لتغيير وتعديل متكررين». كذلك كتب ناحوم سوكولو، في كتابه تاريخ الصهيونية، وهو عمل أساسي آخر، أن «كل فكرة ولدت في لندن تم اختبارها من قبل المنظمة الصهيونية في أميركا، وكل اقتراح في أميركا حظي بأكبر قدر من الاهتمام في لندن». وبالفعل، كان وعد بلفور في طور الإعداد منذ ما يقرب من عامين.

(3) الإحباط الصهيوني

رغم أن الإعلان اعتُبر علامة فارقة بالنسبة إلى الصهيونية، إلا أنه لم يرْقَ إلى مستوى آمال الصهيونيين. على سبيل المثال، مارست الحكومة البريطانية الحذر حيث اقترح المشروع الصهيوني الأصلي الذي أرسله اللورد روتشيلد إلى بلفور أنّ «تقبّل حكومة جلالته مبدأ «إعادة تشكيل» فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي»، وذكر البيان الرسمي أن الحكومة تنظر إلى «إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي». هناك فرق كبير – سيكون وطناً، وليس الوطن – وسيتم إنشاؤه وليس إعادة تأسيسه، والمصطلح الأخير يعني ضمناً حقاً قانونيّاً.

علاوة على ذلك، اقترحت المسوّدة الصهيونية الأصلية أن تبذل «حكومة صاحب الجلالة غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، وستناقش الأساليب والوسائل اللازمة مع المنظمة الصهيونية». أمّا الرواية الرسمية، فقد ذكرت أن الحكومة «ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية». وقد أُسقِط الاعتراف الرسمي بالمنظمة الصهيونية كسلطة، وهو الاعتراف الضمني في المسوّدة الصهيونية. ولقد كان وايزمان حساساً لهذه التغييرات المهمة:

مقارنة بين النصين - النص الذي وافقت عليه وزارة الخارجية ورئيس الوزراء، والذي تم اعتماده في 4 تشرين الأول، بعد هجوم مونتاغو، يُظهر ركوداً مؤلماً عمّا كانت الحكومة نفسها مستعدة لتقديمه. الأوّل ينصّ على أنه «يجب إعادة تشكيل فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي». والثاني يتحدّث عن «إنشاء وطن قومي للعرق اليهودي في فلسطين». ويضيف الأول فقط أن «الحكومة ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية وستناقش الأساليب والوسائل اللازمة مع المنظمة الصهيونية». أمّا الثاني، فقد قدّم موضوع «الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة» بطريقة تنسب نيات قمعية محتمَلة لليهود، ويمكن تفسيرها بأنها تعني فرض القيود على عملنا لشله تماماً.

وبعبارة أخرى، صيغ الإعلان ليناسب مصالح السياسة البريطانية بالدرجة الأولى. ومع ذلك، فإن الحقيقة الأكثر أهمية والتي لا تقبل الجدل هي أن الإعلان في حد ذاته كان ضعيفاً من الناحية القانونية. ذلك أن بريطانيا العظمى لم تكن لها حقوق سيادية على فلسطين، ولم تكن لديها مصلحة ملكية، ولم تكن لديها سلطة التصرف في الأرض. لقد كان الإعلان مجرد بيان للنيات البريطانية وليس أكثر.

ومن المؤكد أن الصهاينة كانوا مطلعين على النيات البريطانية، لكنهم اعتبروا أن من الحنكة السياسية عدم الضغط أكثر من ذلك: «إنه أحد التساؤلات التاريخية عما إذا كان ينبغي لنا أن نكون متعنتين وأن نتمسك بمطالبنا إلى الرمق الأخير. هل كان ينبغي لنا إذاً الحصول على بيان أفضل أم إن الحكومة كانت ستسأم من الانقسامات اليهودية الداخلية وتُسقط الأمر برمته؟ كان حكمنا هو القبول».

(4) لم يؤيد كل اليهود الإعلان

خلافاً للاعتقاد السائد، فإن وعد بلفور لم يحظَ بإجماع يهودي على تأييده. عارض اليهود المستنيرون، الذين فضّلوا الاندماج وكانوا راضين عن التقدّم المحرَز في القوانين الجديدة التي تمنح اليهود حقوقاً متساوية في بلدانهم، الإعلانَ بشدة باعتباره معادياً للسامية. في الواقع، عُدِّل الإعلان النهائي بناءً على طلب إدوين صموئيل مونتاغو، وهو يهودي مؤثِّر مناهض للصهيونية ووزير خارجية الهند، الذي كان يشعر بالقلق من أن الإعلان بصيغته الحالية قد يؤدي إلى زيادة معاداة السامية. تجدر الإشارة إلى مذكرة مونتاغو للحكومة البريطانية وقوله:

لقد بدت لي الصهيونية دائماً عقيدة سياسية ضارة، لا يمكن لأي مواطن مخلص في المملكة المتحدة الدفاع عنها. إذا وضع رجل إنكليزي يهودي عينيه على جبل الزيتون واشتاق إلى اليوم الذي ينفض فيه التربة البريطانية عن حذائه ويعود إلى الأنشطة الزراعية في فلسطين، فهو يبدو لي دائماً أنه اعترف بأهداف تتعارض مع الجنسية البريطانية وأنه يعترف بأنه غير لائق للمشاركة في الحياة العامة في بريطانيا العظمى أو أن يعامَل كرجل إنكليزي. لقد فهمت دائماً أن أولئك الذين انغمسوا في هذه العقيدة كانوا مدفوعين إلى حد كبير بالقيود المفروضة على اليهود في روسيا ورفضِ منحهم الحرية. ولكن في الوقت نفسه الذي تم فيه الاعتراف بهؤلاء اليهود باعتبارهم يهوداً روساً ومنحُهم جميع الحريات، يبدو من غير المعقول أن تعترف الحكومة البريطانية رسميّاً بالصهيونية، وأن يؤذن للسيد بلفور بالقول إن فلسطين يجب أن يتم تشكيلها من جديد باعتبارها «الوطن القومي للشعب اليهودي». لا أعرف ما يتضمنه هذا، ولكني أفترض أنه يعني أن المسلمين والمسيحيين يجب أن يفسحوا الطريق لليهود وأن اليهود يجب أن يوضَعوا في جميع مراكز التفضيل ويجب أن يرتبطوا ارتباطاً خاصّاً بفلسطين بالطريقة نفسها التي ترتبط بها إنكلترا بالإنكليز، كما هو الحال، أو فرنسا بالفرنسيين، وأن الأتراك وغيرهم من المسلمين في فلسطين سيُعتبرون أجانب تماماً كما سيعامَل اليهود فيما بعد كأجانب في كل بلد ما عدا فلسطين. وربما يجب أيضاً منح الجنسية فقط نتيجة لاختبار ديني».

بالنسبة إلى مونتاغو وآخرين، هدد إعلان بلفور مكانة الجاليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة مع إمكانية إثارة قضية الولاء المزدوج، الذي كان موضوع نقاش حاد في تلك المدة. وفي النهاية، بعد أن وصلت مسوّدة التغييرات إلى الصياغة النهائية نجد في نهاية النص أنها وفّرت الحماية لـ«الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر»، في إشارة إلى المخاوف التي أثارها مونتاغو وآخرون.

(5) معاداة السامية

يُعتبر وعد بلفور عموماً معادياً للسامية لأنه خدم كنقطة استقطاب لأصحاب معاداة السامية في كل بلد في العالم. ورغم أنه قد يبدو ظاهريّاً وكأنه كان خيراً لليهود، إلا أنه كان في الواقع غارقاً في التفوق العرقي ومعاداة السامية. في الواقع، نشأ دعم بلفور للصهيونية من الرغبة في وقف الهجرة اليهودية إلى بريطانيا. فقد كتب بلفور، على سبيل المثال، في مقدمته لكتاب ناحوم سوكولو تاريخ الصهيونية عام 1919 أن الحركة الصهيونية سوف «تخفف من المآسي التي استمرت على مر العصور والتي خلقتها الحضارة الغربية عبر وجود جسد في وسطها اعتبرته لمدة طويلة غريباً وحتى عدائيّاً ولكنها لم تكن قادرة على طرده أو استيعابه». وحتى يومنا هذا، يعلن المتعصبون للعرق الأبيض عن رغبتهم في مغادرة اليهود «المجتمعات البيضاء» إلى إسرائيل مستشهدين بوعد بلفور لدعم موقفهم.

(6)

لا يجوز النظر إلى وعد بلفور على أنه وليد اللحظة أو انعكاس لسياسات آنية فرضتها الحرب. يبقى ناقصاً النظر إليه بمعزل عن الأحداث والمراحل التاريخية التي مهّدت له. فالوعد كان اللحظة الأبرز في مسيرة طويلة ربما تعود إلى القرن السادس عشر مع بروز عند بعض المصلحين الإنكليز فكرة أنه قبل عودة المسيح سيتم إعادة اليهود إلى وطنهم. أصبح هذا معروفاً باسم حركة الاستعادة (restoration movement) التي ظهرت أثناء اضطهاد البروتستانت في عهد ماري الأولى. وقد أدت ثلاثة عوامل إلى ظهور هذه الحركة:

(1) صدور نسخة جديدة عن التوراة في أوروبا (تعرف بنسخة جنيف) أدت إلى تعريف الشعب الإنكليزي بالعهد القديم لأول مرة، وبالتالي عن وعود الله لليهود.

(2) طرد البروتستانت من إنكلترا في عهد ماري وعودتهم في عهد إليزابيث الأولى ما أدى إلى انتشار نسخة جنيف في إنكلترا على نطاق واسع وبالتالي إلى تعميق افتتان الإنكليز بالعهد القديم.

(3) الالتقاء المباشر الذي حصل بين البروتستانت الإنكليز والجماعات اليهودية في بلدان عدة من القارة الأوروبية خلال مدة اضطهاد البروتستانت في عهد ماري، الأمر الذي أدى إلى ظهور تصور جديد عن اليهود باعتبارهم رموزاً أساسية في النص التوراتي، وإلى المطالبة بإعادتهم إلى إنكلترا بعد أن تم طردهم من البلاد في القرن الثاني عشر.

هذه العوامل الثلاثة مجتمعة أسهمت في تكريس الحركة الاستعدادية باعتبارها مذهباً دينياً بحد ذاته وعززت مناخاً ملائماً لفكرة إعادة اليهود إلى أرض الميعاد. استمر هذا الاعتقاد يتفاعل بشكل تراكمي لعقود وفي القرن التاسع عشر، مع بروز المذهب التدبيري والصهيونية المسيحية وغيرها من البدع البروتستانتية، بدأ يأخذ أشكالاً سياسية تمشياً مع المصالح السياسية البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط. فكانت الكتب والمجلات، مثل Morning Watch، التي كانت تدعو إلى إعادة اليهود إلى أرض أجدادهم، ناهيك بالجمعيات المكرسة للهدف نفسه كـ«جمعية يهود لندن» (The London Jews' Society) التي نجحت في تأسيس أول موطئ قدم بريطاني في فلسطين، في الازدهار.

> واضعو الاعلان الرئيسيون نشأوا في جو سيطرت عليه الأفكار التدبيرية والتجديدية، وهما القطبان اللذان استقرت عليهما الصهيونية المسيحية

لقد كان وعد بلفور ذروة هذا المسار الطويل. ربما لم يتم إصداره لولا وجود تلك المشاعر المؤيدة لليهود بين البروتستانت الإنجليز والافتتان بفكرة إعادة اليهود الى أرضهم المعهودة.

(7)

في حين أن عدداً من المؤرخين يرجعون وعد بلفور إلى مساهمة حاييم وايزمان في المجهود الحربي البريطاني أو إلى محاولة خلق تعاطف مع الجهود البريطانية في أوساط اليهود الأميركيين، فإن السبب العميق للاعتراف البريطاني متجذر في الدين، وخاصة المسيحية البروتستانتية. يكتب شالوم غولدمن في كتابه (Zeal for Zion (2009: «حتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت معظم خطط إقامة كيان يهودي في فلسطين مسيحية. استندت هذه الخطط إلى تصور مفاده أن فلسطين الجغرافية كانت الوطن القديم «الخاص» باليهود. وقد أثر هذا التصور، المتأصل في النظرة التوراتية (العهد القديم)، على قطاعات واسعة من العالم المسيحي».

هذه النزعة البروتستانتية لعبت دوراً حاسماً في تمهيد الطريق لوعد بلفور. إن نظرة سريعة على واضعي الإعلان الرئيسيين تظهر أنهم نشأوا في جو سيطرت عليه الأفكار التدبيرية والتجديدية، وهما القطبان اللذان استقرت عليهما الصهيونية المسيحية. نبدأ مع الرواد الأوائل لفكرة عودة اليهود إلى فلسطين:

- اللورد شافتسبري: كان سياسياً بريطانياً بارزاً في وقت مبكر وكان مسيحياً صهيونياً متأثراً بشدة بفكرة إعادة اليهود إلى أرضهم حتى إنه كتب في مذكراته: «من سيكون كورش العصر الحديث... ليرد شعب الله؟»

- لورانس أوليفانت (1829 - 1888): ولد أوليفانت في مستعمرة كيب. في عام 1853، درس في روسيا وأصبح على دراية بالحالة المزرية ليهود أوروبا الشرقية. وفكر في كيف أن إقامة وطن لليهود في فلسطين من شأنه أن يخفف من معاناة اليهود. في عام 1865، تم انتخاب أوليفانت عضواً في البرلمان وبدأ في البحث عن طرق لإنشاء مستوطنة يهودية في فلسطين لتكون ملجأ ليهود أوروبا الشرقية. سافر إلى القسطنطينية عام 1878 وقدم التماساً إلى السلطان نيابة عن إنكلترا للسماح للاجئين اليهود بالاستقرار في فلسطين.

- بنيامين دزرائيلي (1804-1881): تميز دزرائيلي كونه كان أول زعيم سياسي يهودي لأمة أوروبية. كان يصف نفسه بأنه عبري مسيحي وبناء عليه أعرب بشكل خاص عن دعمه لخطة توطين اللاجئين اليهود في فلسطين.

أمّا الذين ترجموا عملياً فكرة عودة اليهود إلى فلسطين عبر وعد بلفور، فنذكر منهم:

- ديفيد لويد جورج (1863-1945): الذي نشأ معمدانياً ويلزياً إنجيلياً، غارقاً في عقيدة ما قبل الألفية. هو صاحب القول الشهير: «لقد نشأت في مدرسة تعلمت فيها تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلمته عن بلادي».

- آرثر بلفور (1848-1930): نشأ آرثر بلفور في بيت إنجيلي يحظى بنظرة عالية للشعب اليهودي. «كانت أفكاره حول اليهود متجذرة في نسخة العهد القديم من المسيحية». يرى النقاد أن قرار بلفور بدعم الصهيونية المسيحية ووعد بلفور كان سياسياً بالكامل.

- مارك سايكس (1879-1919): نشأ مارك سايكس على الروم الكاثوليك في يوركشاير. قبل الحرب، كان سايكس يكره اليهود، ولكن خلال الحرب العالمية الأولى أصبح مؤيداً لهم ومتحمساً لفكرة الوطن اليهودي لدرجة أنه سافر في عام 1917 إلى روما وقدّم التماساً إلى البابا ليطلب دعمه العلني لإقامة وطن لليهود.

خلاصة

هناك عدد من الأوصاف لوعد بلفور، ولكن ربما يكون الوصف الأقدم (1925) والأكثر إيجازاً هو وصف أنطون سعادة: «إنه أسوأ العهود الدنيئة في تاريخ الدول لأنه، فضلاً عن أنه عهد غير مبني على شيء من العدل الإنساني والحق الطبيعي، جاء طعنة من الوراء في ظهر الشعب السوري الذي قدّر أمانة سياسيي الحلفاء وسلامة نيتهم تقديراً سليماً انتهى بهذا الغدر الذي قلّما سُمع بمثله، وهو غدر صادر عن أسمى مقام سياسي في أوروبا بوقاحة وصلابة جبين يخجل عن إتيان مثلهما البرابرة فضلاً عن المتمدنين الذين يفهمون الحقوق الإنسانية».

بالفعل، خلق وعد بلفور «حقائق قانونية» صهيونية على الورق، ثم تم تغييرها لخلق حقائق استعمارية على الأرض عبر تشجيع الهجرة اليهودية الصهيونية ودعمها، وبناء المستوطنات، وطرد الفلسطينيين من البلاد.

* كاتب

طوفان الأقصى

25 يوماً على التوغّل
«لواء الشمال» لا يعرف الموت


(أف ب)

غزة – **يوسف فارس**

من بين أهداف العملية العسكرية في محافظة شمال قطاع غزة، وفقاً لما أظهره تدحرج العملية البرية المستمرة منذ 25 يوماً في المنطقة، القضاء على لواء «الشمال» التابع لـ«كتائب القسام»، وهو واحد من أكثر ألوية الكتائب شراسة وقوة، ويعد صاحب الذراع الأطول والأكثر تأثيراً في هجوم «طوفان الأقصى». ورغم أن اللواء تعرّض لضربات شديدة التأثير باغتيال كامل الصف القيادي الأول فيه، في نهاية العام الماضي، فإن عمليات التوغّل الثلاث التي استهدفت مخيم جباليا قدّمت معطيات مغايرة عن تقديرات الاحتلال. إذ تكرّر بعد أشهر عدة أعقبت كل عملية كبرى، إعلان جيش العدو أن «كتائب القسام» أعادت بناء قدراتها العسكرية في شمال القطاع. وبعيداً عما يقدّمه الاحتلال من مبرّرات لشن المزيد من عمليات القتل والتدمير المنهج للأحياء التي يتوغّل فيها، فإن ما أثبتته العملية الحالية في محافظة شمال القطاع، بما في ذلك الهجوم الجوي والبري والإطباق الاستخباري المكثّف، هو أن المقاومة استطاعت تنظيم قدراتها الدفاعية على نحو يسمح بتحوّل المناورة البرية إلى استنزاف للعدو. ولعل هذا السقف يتوافق بشكل موضوعي مع الحرب المستمرة منذ أكثر من عام كامل، والتي تتركّز في حيّز جغرافي محاصر ومستنزف على الصعد كافة.

لكن اللافت لم يكن توزيع الجهد المقاوم على المدة الزمنية للعملية البرية فقط، إنما الضرب في المساحات التي يتوقّع العدو أنها آمنة. ومن ذلك، تمكّن «كتائب القسام»، خلال الأسبوع الجاري، من تنفيذ 4 عمليات جريئة جداً، بالقرب من المقبرة الشرقية لمخيم جباليا، وهي منطقة جرداء وساقطة بالنار وتمثّل موقع تمركز وإمداد للقوات المتوغّلة في عمق المخيم وأحياء بيت لاهيا. ودفعت تلك العمليات المؤثّرة جيش العدو إلى سحب قواته تماماً. وأعلنت «كتائب القسام»، أمس، عن سلسلة من العمليات التي أبلغ عنها المقاومون بعد عودتهم من خطوط القتال. وقال «الإعلام العسكري» التابع للكتائب إن المقاومين أبلغوا عن استهداف ناقلة جند من نوع «اشزاريت» بقذيفة من

> استمرار الواقع على هذا الشكل يعرقل كل المشاريع المرتبطة بهدف «التطهير»

نوع «الياسين 105» وجيب «همر» بقذيفة مضادة للدروع وجرافة عسكرية من نوع «دي ناين» بعبوة أرضية شمال شرق المقبرة الشرقية لمخيم جباليا. كما أكد المقاومون تفجير ناقلة جند بعبوة «شواظ» واستهداف دبابة «ميركافا» بعبوة أخرى من النوع نفسه، ثم وعقب وصول وحدات الصيانة، تم استهدافها بعبوة مضادة للأفراد وإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح في مشروع بيت لاهيا. أيضاً، تحدّثت «كتائب القسام» عن استهداف جرافتين عسكريتين من نوع «دي ناين» بقذيفتي «تاندوم» وجرافة ثالثة بقذيفة من نوع «الياسين 105» في شارع الترنس في مخيم جباليا. وفي بيان آخر، قال «الإعلام العسكري» إن مقاومي «القسام» أبلغوا عن تمكّنهم من تدمير دبابتي «ميركافا» بعبوة شديدة الانفجار قرب مفترق الرزان، وعبوة برميلية قرب مفترق السكافي، واستهداف دبابة ثالثة بقذيفة من نوع «الياسين 105» في مشروع بيت لاهيا. وإضافة إلى ما سبق، كشفت تحقيقات جيش الاحتلال أن المقاومة تمكّنت من إعادة تدوير قذائف صاروخية وقنابل لم تنفجر، واستخدمتها في تفخيخ عشرات المنازل التي نصبت فيها كمائن للعدو، وأن فعالية العبوات المعاد تدويرها شديدة التأثير.

ويشير قياس الزخم الميداني المترافق مع محاولة تدمير «لواء الشمال»، إلى أن استمرار الواقع على هذا الشكل، يعرقل كل المشاريع المرتبطة بهدف «التطهير»، إذ تحافظ المقاومة على قدرتها المستمرة على الفعل والتكيّف وصناعة وسائل التعطيل والاستنزاف. ومعنى ذلك، أنه تعذّر حتى اليوم الحصول على بقعة واحدة يمكن أن يجرّب فيها العدو مخطط «الفقاعات الإنسانية»، كما أن الأمور لم تستوِ لأن يغامر جيش العدو في توزيع المساعدات والقيام بدور الحكومة العسكرية والمدنية للقطاع. إذ إن هذا الطموح لا يحتاج فقط إلى القضاء على آخر جيوب المقاومة، وإنما أيضاً إلى طمس فكرتها وجذورها في شعب يمتلك كل أهله ثأراً شخصياً مع إسرائيل.

السعودية تحضّر عرض تطبيع جديداً لإسرائيل

القاهرة – **الأخبار**

رغم عدم وجود جديد في الدعوة إلى عقد «قمة عربية إسلامية» في السعودية الشهر المقبل، إلا أن ما يجري الحديث عنه في أروقة الديبلوماسية المصرية في الوقت الراهن، يتمحور حول تعزيز فرص الرياض في التطبيع مع كيان الاحتلال، في مقابل وقف الحرب والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

ومع أن اجتماع «التحالف العالمي لحل الدولتين»، والذي يضم 90 دولة وانطلق أمس في السعودية، يمثّل خطوة نحو المسار الذي ترغب فيه الرياض بشكل أساسي، غير أن موعد القمة الطارئة التي دعت إليها السعودية من دون تشاور واسع، حُدد في أعقاب الانتخابات الأميركية، بما يسمح بالبناء على نتائجها. إذ تأمل المملكة من القمة الثانية، بعد نسختها الأولى التي عقدت العام الماضي ولم تسفر عن نتائج، أن تكون بمنزلة فرصة لتقديم عرض سعودي جديد لتل أبيب، قائم على إنهاء الحرب والاعتراف بحق وجود الدولة الفلسطينية، بما يتبعه إعلان للتطبيع السعودي - الإسرائيلي بشكل سريع.

> الاتصالات المصرية - القطرية مستمرة سعياً للوصول إلى صياغة مقترح تهدئة قابل للتطبيق

وبغض النظر عن الفائز في الانتخابات الأميركية التي تسبق القمة، فإن الرياض لديها أجندتها التي تحاول تمريرها بصورة تجنبها الكثير من الانتقادات المحتملة، وهو ما تحدّث عنه مسؤولون سعوديون مع نظرائهم المصريين في المدة الماضية. ومن المرتقب أن يحضر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، القمة التي سيجري الاتفاق على مخرجاتها لتعيد تكرار مخرجات «قمة بيروت»، وغيرها من القمم العربية السابقة.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، تأمل السعودية أن يؤدي اعترافها بإسرائيل، إلى البدء بمرحلة جديدة تتضمن فرصة لإعادة الإعمار في قطاع غزة ولو بوتيرة أبطأ، بالتزامن مع التوصل إلى وقف لإطلاق نار في لبنان، فيما لا تزال الاتصالات المصرية - القطرية مستمرة بشكل مكثف سعياً إلى الوصول إلى صياغة مقترح تهدئة قابل للتطبيق على أرض الواقع.

وبحسب مصادر مصرية، فإن رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تنفيذ مقترح لوقف القتال في غزة، «يشكل العقبة الرئيسية اليوم، خصوصاً مع الاتفاق الشبه كامل على تفاصيل المقترح المصري وإمكانية البناء عليه». وتشير المصادر إلى أن «نتنياهو بات يعرقل التوصل إلى اتفاق حقيقي قبل الانتخابات الأميركية»، مضيفة أن «مصر حددت أولوية الإفراج في تبادل الأسرى عن كبار السن من الإسرائيليين، في مقابل عشرات الفلسطينيين»، لكن هذه التفاصيل «لا تزال قيد المناقشة»، مستدركةً بأن القاهرة ترفض «الضغط على المقاومة لقبول اتفاق هزيل يخدم المصالح الإسرائيلية فحسب».


(أف ب)

«الطوفان» والجزائر وفيتنام: تفاؤل العقل والإرادة

موسى السادة *

«ولنا في فيتنام وأفغانستان وجنوب أفريقيا والعراق والجزائر ولبنان خير شاهد وبرهان» ـ أبو عبيدة، ديسمبر 2023

بعد عقدين أو ثلاثة، وكأي من الثورات والحروب، سينقسم المؤرخون حول «الطوفان» وفقاً للسنوات، بين أحداث العام الأوّل والثاني وإلى أن تقع الهدنة. ولأننا نعيش في اللحظة، وما تفرضه من صعوبات وآلام وعواطف، فمن الصعب التوقف والنظر إلى المشهدية التاريخية بشكل أوسع وأشمل. هنا تأتي أهمية قراءة الشواهد التاريخية النظيرة وعِبَرها وما تخبرنا به، فهذه فائدة دراسة التاريخ، وهذه أيضاً القيمة العابرة للزمن للتضحيات الثورية لمن سبقونا من الشهداء والمناضلين.

لنحدد تاريخ نماذج الثورة الصينية والحربين التحرريتين لفيتنام والجزائر. تؤرَّخ هذه الحروب بأعوامها، ولحظاتها الحرجة والمصيرية، إلا أن ما تعطينا إيّاه هذه التجارب مجتمعة وبالنظرة الكلية لها، هو نموذج لتقسيم المراحل التي تمرّ فيها كل ثورة وحرب تحررية من الاستعمار. يقوم هذا الاجتهاد على الشكل التالي:

(1) مرحلة المبادرة، فيكون رد فعل الاستعمار الجنون والإفراط في استخدام فائض قوته، فنتلقّى الضربات المدوية،

(2) مرحلة الصمود وصراع الإرادات،

(3) مرحلة تحصيل المكاسب الإستراتيجية.

تتشارك النماذج الثلاثة في مراحل المبادرة: هجمات أعوام 1927-1934 للحزب الشيوعي على قوات الكومينتانغ، وهجمات الفييتناميين بدأ من عام 1959، وبيان الأول من نوفمبر 1654 وهجمات 1955 وصولاً إلى مؤتمر الصومام 1956 في الجزائر. دخلت هذه الثورات بعدها أصعبَ مراحلها، التي قدّمت فيها ذروة التضحيات في القادة والمجتمع والبنية العسكرية.

ففي الصين، تقهقرَ الشيوعيّون تحت ضربات الكومينتانغ فانسحبوا إلى الريف، لتبدأ أكثر ملاحم الثورة الصينية في ما يطلق عليه «المسيرة الكبرى» التي استمرت حتى عام 1936، لتصبح أحد أبرز عناصر الهوية الصينية المعاصرة، ورمزاً للصمود والإرادة الوطنية، حدّ أنه أُطلق الاسم على أكثر برامج الفضاء الصينية طموحاً.

أمّا في فيتنام، فكانت أحد أكثر شواهد التاريخ صعوبة، إذ لم يكن الأميركيون في وارد تجرّع هزيمة تاريخية سيلاحقهم إرثها حتى اليوم. وعليه، توالت مراحل التصعيد والتوحّش الأميركي، من تصعيد كينيدي حتى 1963، ليتبعه تصعيد جونسون وحملات القصف «السجادي»، وانكسار هجمات «التيت» الفييتنامية عام 1968 (مثّل الانكسار مكسباً تكتيكياً للأميركيين ولكن المكسب الإستراتيجي كان للفييتناميين الذين فرضوا حضورهم من جديد) وصولاً إلى عام 1969.

أمّا عن أقرب نماذجنا العربية، وأكثرها تشابهاً بنموذجنا العربي ضدّ الصهيونية، فما بعد الفاتح من نوفمبر، والذي تحتفل الجزائر في هذه الأيام بذكراه السبعين، مرحلة ذروة التضحيات وذروة العنف والجرائم الفرنسية في حق الجزائريين ما بين 1956 و1959. وهي المرحلة التي اغتيل واستشهد فيها أبرز الرموز التي نربطهم بالتحرير اليوم رغم أنهم لم يشهدوه: بن العربي بن مهيدي، زيغود يوسف، ديدوش مراد، علي لابوانت وغيرهم. دخل الجزائريون مع الاستعمار مرحلة تكسير للعظام، لتتوالى مشاريع جنرالات مختلفين لوأد الثورة، جاك ماسو وموجة جرائم 1957 ومعركة مدينة الجزائر، مشروع «خط الجنرالين شال موريس» مع الحدود مع تونس والمغرب بأسلاك كهربائية وألغام لحصار الإمداد العسكري والبشري للثورة. وصولاً إلى الذروة، مع مشاريع ودسائس أقوى وجوه فرنسا منذ نابليون، الجنرال شارل ديغول، لتصفية الثورة وتفريقها والقضاء على حاضنتها. خلال هذه السنوات، علت أصوات الانهزاميين والمثبطين عن جدوى بيان الأول من نوفمبر، إلا أن أجيالهم تحتفل به اليوم.

إنّ ما تخبرنا به هذه النماذج أنّ مفتاح نجاحها وتحصيلها للمكاسب الإستراتيجية، من معارك 1947 حتى إعلان إقامة الجمهورية الشعبية في بكين عام 1949، إلى اكتساب الفييتناميين موقع القوة في مفاوضات باريس ودحر الأميركيين عام 1973، ودخول سايغون 1975، وصولاً إلى فرض الجزائريين على ديغول الاعتراف بحقهم بتقرير المصير 1959 والصراع والتفاوض حتى الاستقلال 1962، كان النجاح عبر الثبات والصبر في مراحل «ذروة العنف» الاستعماري. والأهم هنا، أنه لم يكن هذا الثبات والصبر حالة نفسية

> في كل تجارب الانتصار على الاستعمار كانت المسألة تخضع للقاعدة التالية: إن المنتصر هو القادر على الصمود أكثر لا الإيذاء أكثر

جامدة، بل استدعيا تطوير الأدوات والأساليب القتالية والسياسية والاجتماعية والمعنوية.

في كل تجارب الانتصار على الاستعمار كانت المسألة تخضع للقاعدة التالية: أن المنتصر هو القادر على الصمود أكثر لا الإيذاء أكثر. وعليه، فإن معيار قوة كل جبهة تحررية هو مقدرتها على الصمود، وهذا مضمون تسميتها بحركات «مقاومة» بالأصل. لا أنها في موقف رد الفعل كما يحاول مثقفو الهزيمة تمريره، بل لأن أصل فعلها ودورها التاريخي هو أنها مؤسسات بشرية فريدة من نوعها، حيث يقوم بناؤها العسكري والأيديولوجي على ضمان الفاعلية والقدرة على الصمود والإرادة والصبر.

افتتح عامنا الأول في «الطوفان» بالمبادرة مع بيان السابع من أكتوبر المجيد، ليمرّ عام الحرب مع توحّش في ضربات الصهيونية، من حرب الإبادة والاغتيالات وصولاً إلى ضربة أيلول المدوّية ومشاريع تهجير شمال غزة. إنّ ما نعيشه اليوم هو «ذروة العنف» الاستعماري، أي في مشهدية التاريخ الأوسع نحن في قلب مرحلة الصمود وصراع الإرادات. تحدّث أنطونيو غرامشي عن تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة، ومَن منّا خلال الحرب لم يغرق في تشاؤم العقل، كانت لحظة اغتيال إمامنا السيد حسن نصرالله ذروة هذا التشاؤم، وكنّا نتكئ على الإيمان وتفاؤل الإرادة وحدهما. لكني أجادل وقد أكملنا الشهر على استشهاده، أننا دخلنا مرحلة عنوانها مشهد عصا أبي إبراهيم السنوار وإرادته، وهي أننا في مرحلة تفاؤل العقل والإرادة. ذلك ما تخبرنا به التجارب التاريخية. وما نستدل به على قدرة الصمود وفعاليته كتائب معسكر جباليا، وتكافل وصمود أهالي شمال غزة وعمومها، والفعالية والثبات الأسطوري للمقاومة الإسلامية في لبنان وحاضنتها، فهذه الفعالية هي الدليل العقلي على قوة هذه المقاومة، وأن الإيمان اليوم بقوة هذه المؤسسات الجهادية وبيئتها عليه أن يكون أكثر من أي وقت مضى، وفقاً للتجربة والبرهان لا التفاؤل فقط.

نحن اليوم في لحظتنا الأصعب، ولكننا ولحكمة قرار «الطوفان» فنحن في اللحظة التاريخية التي يكون فيها الصبر والصمود مثمرَين ولهما مكسب إستراتيجي، وهذا ما تخبرنا به الصين والجزائر وفيتنام. كنا سنصبر ونصمد أيضاً في عالم لم يحدث فيه «الطوفان»، والمؤامرات الخليجية الإسرائيلية الأميركية تحاك ونحن بلا حيلة، لا يمكن لعاقل إخبارنا أن لذلك الصبر ثمرة لا الخسران. لكننا اليوم، ولأننا في ظرف صعب، فالشاهد التاريخي يقول لنا إن العدو بذاته يعيش ظرفاً صعباً. وعليه، نعي أن هذا هو حتماً طريق القدس وما صعوبته سوى الدليل إليه.

بالعودة إلى «المسيرة الكبرى»، فإنّ القارئ لغسان كنفاني، كأحد أبرز منظري الثورة الفلسطينية وتاريخها منذ الشيخ عزالدين القسّام، سيرى أن كل ما كان يبحث عنه، هو هذه المرحلة، كان يقولها بالحرف إننا نحتاج إلى مسيرتنا الكبرى، لأنه كان يعلم أن لا طريق للتحرير سوى ذلك، أن لا طريق للتحرير سوى «الطوفان».

* **كاتب عربي**

النفي الأميركي لا يمتص الغضب: مطالبات عراقية بتحصين الأجواء

بغداد – **فقار فاضل**

فشلت السفيرة الأميركية في بغداد، ألينا رومانوسكي، في إقناع العراقيين بنفيها التواطؤ مع إسرائيل لانتهاك سيادة الأجواء العراقية، أثناء العدوان على إيران قبل أيام، فيما هددت «المقاومة الإسلامية في العراق» باستهداف مصالح الدول التي سهلت هذا الانتهاك، وأولها الولايات المتحدة. وقالت رومانوسكي، خلال ندوة حوارية في أربيل، أول من أمس، إن «الولايات المتحدة تعدّ العراق بلداً ذا سيادة كاملة، وعلى هذا الأساس فإنها لا تفرض سيطرتها على أجوائه»، نافية أن يكون الجيش الأميركي قد شارك في الهجوم الذي شنته إسرائيل على إيران بأي شكل من الأشكال.

وكانت بغداد قد قدّمت مذكرة احتجاج رسمية إلى الأمم المتحدة، تدين فيها الانتهاك الذي ارتكبته إسرائيل بخرق طائراتها أجواءَ العراق، واستخدام المجال الجوي العراقي لتنفيذ الاعتداء على إيران. وذكر بيان رسمي لحكومة بغداد أن رئيس الحكومة، محمد شياع السوداني، وجّه وزارة الخارجية بالتواصل مع الجانب الأميركي، بشأن هذا الخرق، طبقاً لبنود اتفاق الإطار الإستراتيجي الثنائي، والتزام الولايات المتحدة بأمن وسيادة العراق. وأضاف أن الحكومة العراقية «تؤكد التزامها الثابت بسيادة العراق واستقلاله وحُرمة أراضيه، وأنها تعمل على مختلف الصعد لمواجهة هذه الانتهاكات، وتُشدّد على عدم السماح باستخدام الأجواء أو الأراضي العراقية للاعتداء على دول أخرى، خصوصاً دول الجوار التي تجمعها بالعراق علاقات احترام ومصالح مشتركة».

وتتهم مجموعة من الفصائل المسلحة، وأبرزها «كتائب حزب الله في العراق» وحركة «النجباء»، واشنطن بتقديم الدعم المباشر لإسرائيل في حربها ضد غزة ولبنان، مهددة الولايات المتحدة بضربات شديدة على قواعدها العسكرية إذا استخدمت الأجواء العراقية لعمليات عدائية ضد دول صديقة كالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي هذا السياق، يقول عضو الهيئة السياسية لحركة «النجباء»، فراس الياسر، لـ«الأخبار»، إن «المقاومة تصدّق رواية الحكومة التي قدّمت مذكرة احتجاج لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة»، مضيفاً أن «كل المعلومات تؤكد أن مسار الطائرات كان عبر الأجواء العراقية، واتضح بما لا يقبل الشك أن احتلال العراق هدفه الرئيسي هو حماية الكيان الغاصب». ويشير إلى أن «واشنطن تريد تغيير موازين الصراع، وهي من تقود الحرب سواء في فلسطين أو العراق أو اليمن أو لبنان»، مضيفاً أن «المقاومة العراقية أكدت مسبقاً أنها لن تسمح بأن تكون الأراضي العراقية تهديداً لدول الجوار والجمهورية الإسلامية». ويشدّد على أنه «لا بد من القيام باللازم لتأديب واشنطن بعد انتهاكها سيادة العراق». وفي ما يخص استهداف القواعد الأميركية، لا يستبعد الياسر «إمكانية حصول ذلك في قادم الأيام. ونعتقد أننا في مرحلة كسر العظم ولا بد من تهديد الوجود الأميركي في العراق بشكل جدي لا يقبل الشك». وينبه إلى أن «أي مماطلة من الحكومة العراقية في مسألة الوجود الأميركي في العراق تعد


أكّدت المقاومة أنها لن تسمح باستخدام الأجواء العراقية لاستهداف دول الجوار (أ ف ب)

> بغداد تشتكي إلى الأمم المتحدة والمقاومة تهدد واشنطن

انتهاكاً ستكون له تداعيات خطيرة، وخاصة أن الموقف الحكومي الأخير لا يرقى إلى حجم الحدث وهذا ما يحمل المقاومة العراقية مسؤولية اتخاذ موقف صارم».

ومن جانبه، يعتبر القيادي في «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، أن «نأي الولايات المتحدة بنفسها عن أن تكون طرفاً في مساعدة الكيان الصهيوني، سببه قدرة إيران وأذرعها على استهداف مصالحها في المنطقة، وبالتالي كلام السفيرة بأن بلادها لم تكن طرفاً مباشراً ليس صحيحاً، لكن المشكلة الأساسية هي في من سمح للطائرات الإسرائيلية بأن تتجاوز الأجواء العراقية وتخرقها لتحقيق أهدافها داخل إيران، في وقت يعلم فيه الجميع أن أجواء العراق بيد قوات الولايات المتحدة». ويلفت الهلالي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «ذهاب العراق إلى المحافل الدولية لتسجيل شكوى من أجل ألا تتكرّر مثل هذه الخروقات، يهدف إلى منع الوصول إلى يوم ربما تكون هناك فيه هيمنة وسيطرة للطيران الإسرائيلي على الأجواء العراقية».

وفي السياق نفسه، أكد رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية، كريم عليوي، لوسائل إعلام محلية، أن الولايات المتحدة «نقضت جميع الاتفاقيات الأمنية والمواثيق التي أبرمتها مع العراق، عندما سمحت للطائرات الإسرائيلية باختراق أجوائه». ولفت إلى أن «الولايات المتحدة في العراق تكيل بأكثر من مكيال، فمن جانب تقول إنها تتولى حماية الأجواء العراقية وفرض السيطرة عليها، ومن جانب آخر تسمح للطائرات الإسرائيلية المعادية بالعبور فيها وقصف الدول المجاورة».

طوفان الأقصى

رفع الموازنة العسكرية الإيرانية

طهران تستعدّ لتصعيد ممتدّ

طهران - **محمد خواجوئي**

أخذت التبعات الطويلة الأمد للحرب في المنطقة، تَظهر شيئاً فشيئاً، وإحداها زيادة الموازنة العسكرية الإيرانية بنسبة 200%، ما يشير إلى أن سلطات هذا البلد باتت مدركة بأن مستوى التهديدات في الشرق الأوسط قد تزايد، وأنه أصبح لازماً الارتقاء بقوّتها العسكرية، لمواجهتها. ودعت إدارة مسعود بزشكيان، في مشروع موازنة السنة المالية الجديدة، إلى زيادة التمويل العسكري بنسبة 200%، وفقاً لما أعلنته الناطقة باسم الحكومة، فاطمة مهاجراني، أول من أمس، وذلك بعد يوم واحد من مصادقة «لجنة البت في الموازنة» البرلمانية، على الخطوط العريضة لموازنة إيران للعام المقبل (يبدأ في 21 آذار 2025). وممّا قالته مهاجراني: «لقد انصبّ جلّ التركيز في الموازنة على تلبية الاحتياجات الدفاعية للبلاد، وتم إيلاء اهتمام خاص لهذا الموضوع. وعليه، فإننا نشهد زيادة لافتة تبلغ 200% (ثلاثة أمثال) في الموازنة العسكرية للبلاد».

وبلغت الموازنة المباشرة للقوات المسلحة الإيرانية، بما فيها وزارة الدفاع والجيش و«الحرس الثوري» وقوات الشرطة، العام الماضي، 722 ألف مليار تومان. ونظراً إلى سعر صرف الدولار في موازنة تلك السنة (يراوح ما بين 33 ألف تومان، و46 ألف تومان)، يمكن تخمين أن الموازنة العسكرية الإيرانية كانت تراوح ما بين 15,7 مليار دولار و21,8 مليار. وفي ضوء ذلك، فإن الموازنة المخصّصة للقوات العسكرية الإيرانية للعام المالي المقبل، ستبلغ على الأرجح نحو 2166 مليار تومان.

وأعلنت الحكومة الإيرانية نيّتها زيادة الموازنة العسكرية للبلاد بمقدار ثلاثة أضعاف، في أعقاب تصاعد الأزمة بينها وبين إسرائيل، وجولتَي الهجمات الصاروخية المتبادلة على خطهما. وليس معلوماً بعد، كيف ستسير عليه الأمور مستقبلاً، في ظل استمرار التهديدات التي يستمر كلا الطرفين في إطلاقها، وإعلانهما «الجهوزية» لـ«توسيع

> **تصدّرت السعودية وإسرائيل وتركيا الإنفاق العسكري في المنطقة**

الهجمات المتبادلة، والأقسى وغير القابلة للتكهّن»، وهو ما يرسم آفاقاً حافلة بمزيد من التصعيد للسنة الجديدة، بالنسبة إلى إيران والمنطقة.

وقال المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، في كلمته التي أعقبت الهجوم الإسرائيلي بيوم واحد، الأحد، إن «السبيل إلى توفير الأمن، هو القوّة، وإيران القوية هي التي تستطيع الدفاع عن نفسها»، مضيفاً أن «البعض يتصوّر أنه، ومن أجل تحقيق الأمن، لا يجب التحرّك في اتجاه اقتناء الأدوات المثيرة لحساسية القوى (الكبرى)، بما في ذلك الصواريخ البعيدة المدى. ومتى ما تخلّينا عن أدوات القوّة، فرض العدو هيمنته، والمثال على ذلك هو العهدان القاجاري والبهلوي، والحربان العالميتان الأولى والثانية».

وبالعودة إلى مسألة زيادة الموازنة العسكرية، تجدر الإشارة إلى أنها لا تقتصر على إيران بطبيعة الحال، إذ إن الصراعات والاضطرابات في الشرق الأوسط، إلى جانب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، تسبّبت في أكبر زيادة في النفقات العسكرية الإقليمية، على مدى العقد المنصرم.

وبلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2023 نحو 2443 مليار دولار (2 تريليون و443 مليار دولار)، بزيادة قدْرها 6,8% مقارنة بالعام الذي سبقه، أي 2022، وذلك في أكبر ارتفاع على أساس سنوي منذ عام 2009. وأفاد «معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (SIPRI)، مستنداً إلى الإحصاءات الرسمية والحكومية للدول المختلفة في العالم، بأن الدول الـ10 الأكثر إنفاقاً على القطاع العسكري في عام 2023 - وتتصدّرها الولايات المتحدة والصين وروسيا - زادت إنفاقها بشكل كبير.

وفي منطقة الشرق الأوسط، تصدّرت السعودية وإسرائيل وتركيا الإنفاق العسكري في المنطقة. ورصدت الرياض مبلغ 75 ملياراً و800 مليون دولار لموازنتها العسكرية، لتتصدّر بذلك دول الشرق الأوسط في الإنفاق العسكري، وحتى أنها احتلّت المركز الخامس عالمياً، بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند في هذا المجال. وحلّت إسرائيل بعد السعودية، عبر رصد موازنة عسكرية قدْرها 27 ملياراً و500 مليون دولار، بزيادة 24%، ما وضعها في المركز الثاني في منطقة الشرق الأوسط، والـ15 على مستوى العالم. وجاءت هذه الزيادة في الإنفاق العسكري، بشكل رئيسي نتيجة الهجوم الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023. أمّا تركيا، فجاءت في المركز الـ22 عالمياً، عبر إنفاق 15 ملياراً و800 مليون دولار، أي إنها أنفقت أكثر من إيران في المجال العسكري.

وتقدّمت إيران في تصنيف عام 2023، سبعة مراكز، مقارنة بالعام الذي سبقه، لتنتقل إلى المركز الـ26، فيما يُتوقّع أن تسهم زيادة الإنفاق العسكري الإيراني بثلاثة أمثال، في ارتقاء مركزها ضمن التصنيف العالمي بشكل لافت. وبلغت حصّة الجمهورية الإسلامية من إجمالي الإنفاق العسكري لعام 2023، نحو 0,4%، في حين بلغت حصّة كل من العربية السعودية وإسرائيل وتركيا 3,1%، و1,1%، و0,6% على التوالي، من مجمل الإنفاق على الصناعات العسكرية للعام المذكور.

تقدّمت إيران في تصنيف عام 2023 سبعة مراكز مقارنة بالعام الذي سبقه (أ ف ب)

تهليل غربي للرواية الإسرائيلية: هكذا «تضرّر» برنامج إيران الصاروخي

خضر خروبي

بعد مرور نحو أسبوع على العملية العسكرية التي نفّذها سلاح الجو الإسرائيلي في إيران، واصل الغرب محاولاته تظهير ما يعتبره «أضراراً إستراتيجية» ترتّبت على الهجوم. ومن هنا، انشغلت الأوساط الإعلامية الغربية بتحليل صور جوية مزعومة لمواقع إيرانية عدة، تم اتخاذها في فترتَي ما قبل عملية «أيام الرد»، وما بعدها. وقالت صحيفة «واشنطن بوست»، في هذا الإطار، إنّ معطيات الصور الجوية التي وفرتها شركة «Planet Labs»، تحمل دلالات على «تضرّر منشآت دفاع جوي، من بينها موقعا رادار، إضافة إلى ما لا يقل عن ثلاث منشآت لإنتاج الصواريخ»، من ضمنها منشأتان تابعتان لوزارة الدفاع الإيرانية في بارشين وخوجير، شرق طهران، وأخرى تابعة للحرس الثوري في شاهرود، التي تبعد أكثر من 200 ميل عن العاصمة الإيرانية، مضيفة أنّ «جميع تلك المنشآت تعد جزءاً من برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني». وأضافت الصحيفة الأميركية أنّ صور الأقمار الصناعية لمنشآت الرادار في أحد المواقع العسكرية في محافظة إيلام، والذي يضم منظومة الدفاع الصاروخي الروسية الصنع «S-300»، المزودة بأنظمة رادار بعيدة المدى مصممة لتوفير الإنذار المبكر، والتي تعد «درّة تاج» الدفاع الجوي الإيراني، ولمنشآت مشابهة في محافظة خوزستان (الأهواز)، الواقعة على مقربة من الحدود العراقية، غرب البلاد تكشف أنّ «الضرر الذي لحق بالدفاعات الجوية الإيرانية فيهما كان ملحوظاً». كذلك، زعم الباحث في «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية»، فابيان هاينز، أنّ الموقع المستهدف في بارشين يضم «معدّات متخصصة في إنتاج محركات الوقود الصلب التي تستخدمها إيران لتشغيل صواريخها الباليستية الأكثر تقدماً».

وفي حين قلّلت الجمهورية الإسلامية من شأن الضربات، مع تعهدها بالرد، اعتبرت «واشنطن بوست» أنّه «من غير المرجح أن تتحرك الأخيرة سريعاً في هذا الاتجاه»، مضيفة أنّ «إيران ستسعى في المقام الأول إلى إصلاح دفاعاتها الجوية قبل القيام بأي فعل من شأنه أن يدفع إسرائيل إلى شن ضربات إضافية». وفي هذا الصدد، رأى هاينز أن إيران في وضع «دقيق وحرج، كونها تحتاج إلى تجديد مخزوناتها والاستعداد لمزيد من الضربات (المتبادلة) مع إسرائيل»، مضيفاً أنّ الهجوم الإسرائيلي من شأنه أن «يجعل هذا الأمر أكثر صعوبة». ومع ذلك، أشار هاينز إلى أنّ الضربات الإسرائيلية على إيران كانت «محدودة النطاق»، و«غير واضحة الأثر لناحية الأضرار المترتبة عنها». أما المحلل في «مجموعة أوراسيا» للبحوث السياسية والإستراتيجية، غريغوري برو، فرأى أنّ خيارات إيران خلال المدة المقبلة قد تراوح بين «التخلي عن التصعيد العسكري لمصلحة الديبلوماسية، أو «المضي قدماً في تطوير قدراتها النووية كخط أخير للردع» في وجه إسرائيل.

> **أشار هاينز إلى أنّ الضربات الإسرائيلية على إيران كانت «محدودة النطاق»**

ومن جهتها، وضمن حديثها عن استعدادات إيران للرد على التهديدات الإسرائيلية المتزايدة، علّقت صحيفة «فايننشال تايمز» على توصية حكومة الرئيس مسعود بزشكيان بزيادة الميزانية المخصّصة للإنفاق على الدفاع للعام المقبل بنسبة 200 في المئة، مؤكدة أن الطلب يعكس استجابة طهران للهجوم الإسرائيلي الأخير، وارتفاع مخاطر توسّع الصراع الإقليمي. ولفتت الصحيفة، بالاستناد إلى إحصاءات «معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، إلى أنّ إيران احتلت المرتبة الرابعة على مستوى الشرق الأوسط لناحية الإنفاق العسكري في عام 2023، عند مستويات قاربت نصف إنفاق إسرائيل في هذا المجال، لافتة إلى أنّ «إستراتيجية الدفاع الإيرانية ضد التهديدات الأميركية والإسرائيلية تركز بشكل كبير على إنتاج الأسلحة محلياً، لا سيما الصواريخ الباليستية، وإعطاء الأولوية للإبقاء على تحالفاتها مع عدد من الوكلاء الإقليميين».

لغز «شاهرود»

كما توقّفت الصحيفة الأميركية عند ما قالت إنّها «أضرار لحقت بمبنى واحد على الأقل» في منشأة لم تعلن السلطات الإيرانية عن تعرّضها لأضرار، وتحديداً في محافظة سمنان، زاعمة أنّ مركز «شاهرود»، الذي يديره الحرس الثوري الإيراني في المحافظة، قد شمله القصف الإسرائيلي. ولفتت الصحيفة إلى أن الموقع يستخدم في «صب الوقود الصلب المستخدم في تصنيع الصواريخ الباليستية، سواء بنماذجها الحالية التي تصنعها طهران، أو النماذج الأكثر تقدماً العابرة للقارات، والتي لم تطورها إيران بعد». وفي الإطار نفسه، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ مركز «شاهرود» يستخدم «لتصنيع محركات صواريخ تعمل بالوقود الصلب، يمكن استخدامها في تكنولوجيا الفضاء، فيما يشيع استخدامها أيضاً في مجال الصواريخ الباليستية». وأشارت الصحيفة إلى أنّ «الحرس الثوري عكف خلال السنوات الأخيرة، على تطوير برنامج لتطوير الصواريخ، بشكل منفصل عن برنامج القوات المسلحة الإيرانية»، ناقلة عن الباحث والمتخصص في تحليل الصور في «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن»، جوزيف بيرموديز، قوله إنّ «تصميم منشأة (شاهرود) يدل على أنها تستخدم لصنع صواريخ تعمل بالوقود الصلب، ومن جملة ذلك إحاطة المبنى المركزي فيها بملاجئ وبساتر ترابي كبير، أسوة بالمباني الأخرى المجاورة له، المحاطة بسواتر مماثلة، وإن أصغر حجماً، قد يكون الغرض منها امتصاص الانفجارات». وشرح مزايا تصنيع الصواريخ العاملة على هذا النوع من الوقود، والذي «يتيح تخزين الصواريخ لمدة أطول، كما يمنحها سرعة أكبر من تلك العاملة بالوقود السائل».

وعطفاً على ذلك، عرّج محللون غربيون على خلاصة تقرير «تقييم التهديدات العالمية لعام 2024»، الصادر عن الاستخبارات الأميركية، إذ تشير إلى أنّ «استمرار إيران في تطوير مركبات إطلاق الأقمار الصناعية من شأنه أن يقصّر الجدول الزمني اللازم لها لتصبح قادرة على إنتاج صاروخ باليستي عابر للقارات» لأنه يستخدم تقنية الوقود الصلب. وبحسب هؤلاء، فإنّ الخطر بالنسبة إلى تل أبيب وواشنطن يكمن في أنّه يمكن تحميل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأسلحة النووية، علماً أن إيران تخصّب اليورانيوم حالياً ضمن المستويات التي يتطلبها تصنيع هذا النوع من الأسلحة، بعد انهيار اتفاقها النووي مع القوى العالمية، وفقاً لما ألمحت إليه الوكالة الدولية للطاقة الذريّة في غير مناسبة.



تهدف ترتيبات الرياض إلى توحيد الميليشيات المنقسمة في المحافظات الجنوبية (أ ف ب)

اليمن

فيتو أميركي على «خارطة الطريق»

صنعاء - الرياض: مفاوضات في مسقط

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الوقت الذي أكدت فيه جهوزيتها للمواجهة مع العدو الإسرائيلي والأميركي، أبدت صنعاء أيضاً استعدادها للتوقيع على «خارطة الطريق» الأممية للسلام في اليمن، والانخراط الجاد في مفاوضات مع الرياض، وليس مع الأطراف اليمنية الموالية للتحالف السعودي – الإماراتي. وجاء ذلك بالتزامن مع انطلاق مفاوضات غير معلنة بين الطرفين في مسقط، أمس، برعاية أممية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ» (نسخة صنعاء)، عن وزير الخارجية والمغتربين في حكومة صنعاء، جمال عامر، تأكيده، خلال لقائه كبيرة مستشاري مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، فاطمة الزهراء النقي، ومدير مكتب المبعوث في صنعاء، محمد الغنام، مساء أول من أمس، أن «صنعاء جاهزة للتوقيع على الخارطة في حال كان النظام السعودي جاداً في المضي في جعلها واقعاً، باعتباره طرفاً أصيلاً في الحرب». ودعا الأمم المتحدة إلى إقناع الرياض بالعودة إلى مسار السلام بعدما رضخت للإملاءات الأميركية، وأوقفت التوقيع على «خارطة الطريق» التي كانت تسير بشكل جيد، إلى حين ربط الإدارة الأميركية تنفيذها والبدء بصرف مرتبات الموظفين، بوقف صنعاء عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في البحر الأحمر، وهو ما رفضته الأخيرة نظراً إلى عدم الارتباط بين الملفين. وجدّد تأكيد «استمرار الموقف اليمني في تقديم الدعم والإسناد للأشقاء الفلسطينيين حتى يتم إنهاء العدوان العسكري ودخول المواد الغذائية والدوائية والوقود إلى قطاع غزة».

وكان غروندبرغ قد كثّف حراكه الديبلوماسي خلال المدة الماضية، محاولاً تثبيت الهدنة المعمول بها منذ عامين ونصف عام، وسط مساع أميركية لتفجير الوضع العسكري في عدد من الجبهات اليمنية. وعقد، في هذا الإطار، لقاءات في عدد من الدول العربية، وضاعف من تواصله مع

> **صنعاء تتعامل مع التحركات لفتح الجبهات باعتبارها عملية جس نبض لا أكثر**

الأطراف اليمنية. ووصلت وفود أممية إلى كل من صنعاء وعدن، وأجرت مباحثات على مستوى وزراء الخارجية. واجتمع نائب المبعوث الأممي، سرحد فتاح، مع وزير خارجية عدن، شائع الزنداني، الذي رفض أي مساع أممية للسلام، عبر إعلانه التمسكَ بالمرجعيات الدولية التي تطالب حركة «أنصار الله» بتسليم سلاحها والانسحاب من صنعاء، وهي مرجعيات تجاوزها الوضع العسكري في اليمن منذ عام 2015.

وتزامناً مع انطلاق جولة المفاوضات الجديدة بين الرياض وصنعاء بوساطة عمانية، كشف مقرّبون من واشنطن عن عرقلة جديدة من قبل الأخيرة لـ«خارطة الطريق»، برفضها خطوة توحيد البنك المركزي في صنعاء وعدن، واشتراطها وقف الحظر اليمني للملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر إسناداً لقطاع غزة. وقال المدير التنفيذي في معهد واشنطن المقرّب من مراكز صنع القرار الأميركي، سيف المثنى، في تدوينة على منصة «إكس»، إن «إدارة جو بايدن رفضت توحيد البنك المركزي في اليمن»، مضيفاً أن «واشنطن تشترط وقف هجمات الحوثي في البحر الأحمر»، ومؤكداً أن «هذه الخطوة تأتي في ظل الترتيبات الاقتصادية التي تُركز عليها مشاورات مسقط».

ويتزامن ذلك مع ترتيبات تجري بإيعاز أميركي في الرياض، وتهدف إلى توحيد الميليشيات المنقسمة في المحافظات الجنوبية تحت قيادة ما يُسمى «القوات المشتركة» التي يقودها التحالف السعودي - الإماراتي في اليمن، استعداداً لتصعيد يبدو أن توقيته تأجل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ويرى مراقبون في صنعاء أن التحركات الأخيرة في هذا السياق، ليست سوى محاولة جس نبض لا أكثر، وتتعامل معها «أنصار الله» بحذر كونها تدرك أن قرار الحرب والسلم ليس بيد حلفاء أميركا وإسرائيل في المنطقة، بل بيد واشنطن التي تعيق حتى الآن تنفيذ أي خطوات في مسار السلام المتعثر منذ أواخر كانون الأول الفائت.

◄ إعلانات رسمية ►

إنذار عام

إن رئيس دائرة التحصيل في مُديرية الضريبة على القيمة المُضافة، يدعو جميع الخاضعين لهذه الضريبة إلى تسديد ما يتوجب عليهم من ضريبة على القيمة المُضافة وغرامات مُلحة بها ناتجة عن التصاريح الدورية المُقدمة قبل 2009/1/1 وكذلك التكاليف الإضافية والتكميلية الصادرة قبل هذا التاريخ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإنذار العام في الجريدة الرسمية مع مُراعاة النصوص القانونية المرعية الإجراء بتاريخ النشر.

يُعتبر هذا الإنذار العام بمثابة تبليغ شخصي لكُل خاضع، وقاطعاً لعامل مُرور الزمن.

بيروت في 26 أيلول 2024
رئيس دائرة التحصيل
كلوديا غنيمة
التكليف 241

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب سيمون جورج كرم بصفته وكيل عن ARLETTE HOMBOURGER من الجنسية الفرنسية بصفتها أحد ورثة المُتوفي يوسف سعدالله بو عاصي سند تمليك بدل عن ضائع باسم المُورث / يوسف سعدالله بو عاصي بالقسم 15 من العقار 4430 من منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب رامي إبراهيم نجار بصفته صاحب العلاقة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك/ رامي إبراهيم نجار بالقسم 11 من العقار 2081 من منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب جوليان بيار عطالله بصفته وكيل عن جويل هنري صفير بصفتها وكيلة عن جوزف انطوان أبي سعد سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك /جوزف انطوان أبي سعد عن حصته بالعقار 1366 من منطقة الرميل العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

على الغلاف

فخاخ إعلامية واستخباراتية تدعمها التكنولوجيا

تهديدات العدو بالإخلاء... احذروا الحرب النفسيّة!

حوراء حوماني

صار توقيت إرسال «الإنذارات» الإسرائيلية بالإخلاء قبل الغارات العدوانية وقتاً ثابتاً وقاسياً بالنسبة إلى الكثير من اللبنانيين. فها هو المتحدث باسم «الجيش» الإسرائيلي أفيخاي أدرعي يحدّد عبر حسابه على منصة «إكس» المناطق التي يجب إخلاؤها والابتعاد عنها لمسافة لا تقل عن 500 متر بحجة وجود منشآت ومصالح تابعة لـ «حزب الله » فيها. فما يكون من اللبنانيين المهتمين إلا إعادة إرسال «الإنذارات» ومشاركتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مجموعات «الواتس»، ثم التسمّر أمام شاشات التلفزيون لرؤية القصف مباشرة على الهواء، تزامناً

شبكة الهيليوم الموجودة حالياً في لبنان تسمح بالانكشاف الكامل لمراقبة السيارات وتنفيذ الاغتيالات والتدمير

مع محاولة تحديد الموقع بدقة ومعرفة محيطه أو في أسوأ الأحوال إن كان المبنى الذي يقطنه هو من ضمن الأهداف المستهدفة. اعتباراً من مساء يوم 27 سبتمبر (أيلول) الماضي، بدأ العدو الإسرائيلي بإصدار «إنذارات» بالإخلاء لسكان ضاحية بيروت الجنوبية، وتحديداً لثلاثة مبانٍ في حيّي الليلكي والحدث المكتظّين بالسكان، من دون تحديد إطار زمني للإخلاء. فلِمَ قد يقوم العدو الإسرائيلي بإرسال بعض «الإنذارات» قبل القصف، وهو الذي لا يعبأ بالمدنيين ويعدّهم أضراراً هامشية في أي هجوم همجي يقوم به؟

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان، تعمّد العدو القصف العنيف يومياً في مختلف مناطق لبنان وارتكاب مجازر بحق عدد من العائلات والقرى، وبالتزامن استخدم إستراتيجية «الإنذارات» قبل تنفيذ تهديده بقصف بعض المباني في ضاحية بيروت الجنوبية أو مجموعة من الأحياء في مدن وقرى لبنانية. لعبت هذه الإستراتيجية دوراً في تحقيق أهداف متعددة للعدو، كان أولها الإيحاء كذباً بأنه يكترث لحياة المدنيين المتواجدين في تلك المناطق المستهدفة، وخصوصاً تحت الضغط الأميركي «الظاهري» للتقليل من استهداف المدنيين، فكانت «الإنذارات» أسلوبه للتغطية على المجازر التي يرتكبها بحق الأبرياء. كما أنّ إطلاق أدرعي «الإنذارات » افتراضياً وبشكل دوري أسّس لوتيرة صار ينتظرها اللبنانيون المهتمون، فتقصّد العدو بذلك خلق حالة من الترقب والتصديق لما يتم إرساله موثقاً بالخرائط. وقد خدمه من حيث لا يدري بعض الإعلام اللبناني الذي يخصّص نوافذ يومية للضاحية الجنوبية من مجمل شاشته لرصد القصف مباشرة على الهواء. كما أنّ هذه التغطية الإعلامية المحلية للغارات التي يتم التحذير منها، تحقق هدفاً يقع ضمن خطة الحرب النفسية الإسرائيلية ضد المواطنين اللبنانيين بدل أن يعتبرها بعضهم لمصلحتهم، فهذه المتابعة اللحظوية لتصوير الغارات صوتاً وصورة وهي تهدم بيوت النازحين عنها قسراً وتحوّل ذكرياتهم فيها وحولها إلى ركام هي جزء من إستراتيجية كيّ الوعي التي يتبناها العدو الإسرائيلي في حربه الوحشية والوجودية اليوم أكثر من أي حرب سابقة. هو يريد استرداد صورته القوية وقدرته على الردع في عقول المؤيدين للمقاومة كما لدى مستوطنيه المذعورين من الزوال، وضمان عدم تفكيرهم في مواصلة تأييد المقاومة ودعمها عبر خلق الخوف وتضخيمه في نفوسهم، ومن ربط خيارهم المقاوم بالثمن الذي سيدفعونه لقاء ذلك. يهدف مشهد المباني المتداعية أو النيران المستعرة أو الدخان المتصاعد إلى إضعاف عزيمة المشاهدين بشكل عام وأصحاب هذه المنازل بشكل خاص، كما إضعاف إصرارهم على التصدي للعدو ومقاومته بشتى الطرق. زد على ذلك، تثبيت صورة العدو القادر على التدمير و«إرجاع لبنان إلى العصر الحجري» كما هدد سابقاً في مقابل عدم تسريب الأضرار التي تلحق بالمستوطنات الإسرائيلية جراء ضربات المقاومة المتتالية يومياً، وبذلك فإن العدو يعيد بعضاً من ردعه تماشياً مع هدم الثقة بقدرة المقاومة الفعلية.

إذاً ليس حرصاً على الأرواح بل خدعة إعلامية ونفسية. كما توضحت المآرب الإضافية للعدو، وخصوصاً مع الحديث عن استخدامات تكنولوجية واستخباراتية تحققها هذه «الإنذارات»، لتنقلب المعادلة من إيهام الرأي العام العالمي والإعلام الغربي، ومن خلفه سياسياً، بالحرص على المدنيين إلى وسيلة لتحديد أهداف جديدة من أجل الانقضاض عليها واغتيالها.

ويوضح الخبير في الحوكمة الرقمية ربيع بعلبكي أنّ عملية الاتصالات المكثفة التي تحصل بعد «الإنذارات» بين الساكنين وأقاربهم وجيرانهم في تلك المنطقة، تخدم العدو في تجديد البيانات التي سبق له الحصول عليها قبل الحرب، عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والبحث عن كلمات مفتاحية في الاتصالات الجارية لتعقّب شخصيات محددة تكون قد غيّرت أماكن سكنها أو عملها. ويضيف بعلبكي أنه يتم رصد حركة السيارات المتجهة إلى المكان والخارجة منه ومقارنتها بالبيانات المستحصلة سابقاً لتحديد حركة أصحابها، إلى جانب تعقب مؤشرات بيومترية مثل بصمة الصوت وبصمة اليد وشكل الوجه ولو من هاتف غير تابع للشخصية المستهدفة، بل لأحد المقربين منها، معتبراً أنّ هذه «الإنذارات» ما هي إلا «أفخاخ لتحديث المعلومات، وخصوصاً مع تحديد رقعة جغرافية معيّنة عن قصد مع علم العدو أن المباني قد تكون مخلاة أصلاً». ويشير بعلبكي إلى أنّ العدو يبحث عن مقاطعة المعلومات الموجودة بحوزته من مصادر عدّة من بينها برامج تابعة لوزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية اللبنانية مع معطيات أخرى، «وبمجرد تطابقها، يتم تحديد الأهداف وتتبعها». وإذا كان توظيف الأقمار الاصطناعية والمسيرات حاضراً بقوة في هذه الحرب وليس بجديد، إلا أنّ بعلبكي يحذر تحديداً من شبكة الهيليوم وهي شبكة لا سلكية لا مركزية مفتوحة المصدر تعمل بتقنية «بلوكتشاين» لأجهزة إنترنت الأشياء (IoT) المنخفضة الطاقة الموجودة حالياً في لبنان والتي تسمح بالانكشاف الكامل لمراقبة السيارات والتحكم عن بعد والتوأم الرقمي، والقادرة على تنفيذ الاغتيالات، التجسّس، التدمير، السرقة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، مطالباً بإيقاف العمل بها لخطورتها.

وعلى جانب منفصل، تؤكد منظمة العفو الدولية أنّ «إنذارات» الإخلاء التي يصدرها العدو لسكان ضاحية بيروت الجنوبية وأهالي جنوب لبنان ليست كافية، بل مضلّلة في بعض الحالات، مشددةً على أن هذه «الإنذارات» لا تُعفي إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بعدم استهداف المدنيين أبداً، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الضرر الذي قد يلحق بهم. وتشير الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار إلى أن «تحليلنا للإنذارات التي أصدرها الجيش الإسرائيلي يبيّن أنها لم تتضمن خرائط مضللة فقط، بل صدرت أيضاً في غضون مهلة قصيرة - في إحدى الحالات قبل أقل من 30 دقيقة من شن الغارات - وفي منتصف الليل، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في الوقت الذي يكون فيه الكثير من الناس نائمين أو غير متصلين بالإنترنت أو لا يتابعون التقارير الإعلامية ». وكي يُعتبر «الإنذار» فعالاً، يجب أن يأتي في وقت مناسب مع توفير معلومات عن الطرقات والوجهات الآمنة، وهو ما لم يحدث في أي من «الإنذارات». وتضيف كالامار أنّ إصدار أوامر إخلاء لسكان بلدات وقرى بأكملها في جنوب لبنان يثير تساؤلات حول ما إذا كان المقصود تهيئة الظروف للنزوح الجماعي. وبغض النظر عن فعالية «الإنذارات»، فإنّها لا تعني أن العدو يمكن أن يعامل المدنيين المتبقين في المنطقة كأهداف، بل يجب أن يكون الأشخاص الذين يختارون البقاء في منازلهم لأي سبب كان، محميين وعلى «إسرائيل» في جميع الأوقات التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وفقاً لما تؤكده منظمة العفو الدولية.



إسرائيل تمدح «النهار»... طفلة الإمارات المدلّلة



(رحمة - تركيا)

زينة حداد

تتكشف تباعاً السياسة التحريرية التي تتّبعها صحيفة «النهار» اللبنانية في تغطيتها للحرب التي يشنها العدو الإسرائيلي على لبنان. فقد انضمت الجريدة إلى جوقة الإعلام المحلي المطبّل للسردية الإسرائيلية، وأوكلت إليها مهمّات بث الفتن في بيئة المقاومة، عبر توجيه سهامها نحو الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم.

كما تفرد «النهار» صفحاتها على السوشال ميديا، لنقل تصريحات «جيش» العدو وإنجازاته الوهمية في المعركة البرية التي يشنها منذ أكثر من شهر على جنوب لبنان.

هكذا، التحقت «النهار» بقناة mtv وباتت سياستهما واضحة، فتحولتا إلى صندوق بريد للعدو وأحد أبواقه التي تتفنن في نشر خطاب العداء والتحريض، وإحدى الوسائل الأساسية في الحرب النفسية التي يشنّها على المجتمع اللبناني.

في هذا السياق، وصلت أصداء تغطية الصحيفة اللبنانية إلى «هآرتس» الإسرائيلية التي نشرت موضوعاً مطوّلاً، مشيدةً فيه بأداء «النهار» في السنوات الأخيرة. وتحت عنوان «تحت قيادة محرّرتها الشجاعة، تحافظ صحيفة «النهار» اللبنانية على معارضتها لسوريا و«حزب الله» والنفوذ الإيراني»، سرد المقال رحلة رئيس تحرير الصحيفة الصحافي الراحل جبران تويني، ومواصلة ابنته نايلة رئاسة التحرير بعد والدها.

وكانت الصحيفة قد أعلنت في أيار (مايو) الماضي، أنّها أصدرت طبعة إماراتية يتم إعدادها في بيروت. جاءت تلك الخطوة في وقت تعاني فيه الصحافة اللبنانية من أزمات مالية أدت إلى توقيف مجموعة من الصحف.

لكن الدعم المالي الإماراتي يُترجم حالياً على الأرض عبر قيام الصحيفة بتنفيذ الأجندات الإماراتية المطبّعة مع العدو. فقد باتت الصحيفة بمنزلة الطفل المدلّل لدى الإمارات، وإحدى الأذرع الأساسية لها في لبنان.

أشادت صحيفة «هآرتس» بأداء المطبوعة اللبنانية

وفي إطار سياستها التحريرية، نشرت «النهار» أخيراً موضوعاً، متسائلة «هل تنقص نعيم قاسم الكيمياء مع الشيعة؟» في رسالة واضحة لبث الفتنة بين الطائفة والتصويب على قاسم قبل تسلّمه مهماته في الحزب. ولا ننسى المقال الذي نشرته مبررةً الغارات الإسرائيلية في محلة بيت صليبي في البقاع، إذ أوردت عن استهداف «معامل مخدرات تابعة لـ «حزب الله»، بحسب ادعائها، قبل أن تصدر عائلة بيت صليبي بياناً تنفي فيه الاعداءات الكاذبة، ومؤكدة على أنّ الخبر عارٍ عن الصحة ويندرج في إطار تشويه صورة بلدة من بلدات البقاع الحاضن للمقاومة.

في المقابل، راحت الصحيفة تنقل أخبار «جيش» العدو وتروّج لـ «انتصاراته» في العملية البرية، ونشرت الفيديوهات التي عرضها ضمن حملة التضليل الإعلامي التي يتفنن بها، ثم تحولت إلى ناطقة باسمه، ناقلةً عنه حرفياً «الجيش الإسرائيلي هاجم 110 أهداف لحزب الله في لبنان».



في «سامسونغ»... جواسيس؟

كشفت منصّة «سمكس» المعنية بالحقوق الرقمية، أول من أمس عن توقيع شركة «سامسونغ» عقد شراكة مع شركة «آيرون سورس» الإسرائيلية منذ عام 2022، يتيح للأخيرة تثبيت تطبيق AppCloud مسبقاً على هواتف «سامسونغ» من فئتَي A وM قبل وصولها إلى أيدي المستهلكين.

ويُثبت تطبيق AppCloud من دون إمكانية لمحوه من قبل المستخدم. وبدوره، ينزل AppCloud تطبيقاً آخر يُدعى Aura، يعمل على تنزيل برمجيات إضافية من دون علم المستخدم، بما في ذلك على الأجهزة الموزّعة في لبنان. ويُستخدم هذا التطبيق للوصول إلى بيانات المستخدمين، متضمناً معلومات حساسة مثل عنوان IP وبصمة المستخدم ومعلوماته، ما يسمح بتحديد هوية صاحب الهاتف ومكانه الجغرافي.

الخطير في الأمر أنّ التطبيق يُثبّت على الأجهزة من دون علم أو موافقة المستخدم، ما أثار شكاوى متعددة على موقع «سامسونغ» الإلكتروني. ورغم أنّ الشركة وفّرت خطوات لتعطيل التطبيق، إلا أنّه يعود إلى التفعيل تلقائياً. وعند محاولة إيقافه نهائياً، يُطلب من المستخدمين تعبئة استمارة غير متاحة، وفقاً لما ذكرته «سمكس»، ما يجعل إزالته بالكامل أمراً معقداً يحتاج إلى أوامر برمجية.

التطبيق مفعّل في الهواتف الموزّعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفي فيديو نشرته «سمكس» على إنستغرام، أوضحت أنّ هذا التطبيق مفعّل بشكل خاص في هواتف «سامسونغ» الموزّعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرة إلى أنّ الأجهزة المستهدفة غالباً ما تنتمي إلى الفئات الاقتصادية والمتوسطة السعر التي تنتشر بين الفئات ذات الدخل المحدود.

الكشف عن الشراكة بين «سامسونغ» و«آيرون سورس» يثير المخاوف من احتمال تنفيذ هجمات سيبرانية أو ربما وقوعها بالفعل، ضمن ما يُعرف بـ «هجمات سلسلة التوريد». إذ تعتمد هذه الهجمات على اختراق أنظمة موثوقة، مثل الأجهزة والبرمجيات المستخدمة على نطاق واسع، بهدف «جمع المعلومات أو زرع أدوات تجسس».

وتسهم هذه العمليات في تسهيل شنّ هجمات مستقبلية تستهدف شبكات الاتصالات أو تعطيل أجهزة الأفراد المؤثرين. كما أنّ صعوبة إزالة التطبيق أو تعطيله تزيد من خطر استغلاله لمدة طويلة، ما يمكّن العدو من مراقبة الأجهزة عن بُعد وتفعيل أدوات خبيثة عند الحاجة.

غياب

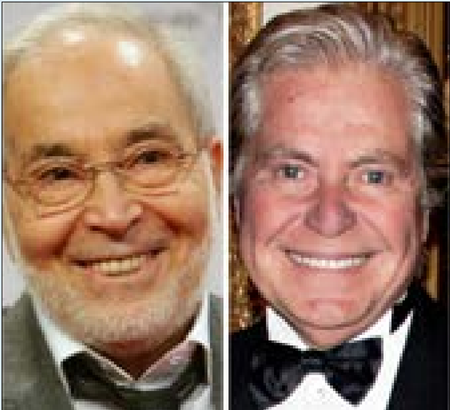
حسن يوسف ومصطفى فهمي... راح زمن الشقاوة

القاهرة ــ علاء عمر

قبل نحو عشرة أعوام، ضجّت الشاشات بإعلان لإحدى شبكات الخليوي في مصر، جمع عدداً ضخماً من المشاهير، على رأسهم يسرا. لكن هناك جملة ظلّت عالقة في الأذهان تلاحق صاحبها في كل ظهور إعلامي له: «راح فين زمن الشقاوة ده يا حسين» عبارة كتبتها الشاعرة إيرين يوسف، وردّدها الممثل مصطفى فهمي بوقار ومرح أيضاً، مخاطباً شقيقه الذي يكبره بعامين حسين فهمي. أول من أمس، وقع خبر وفاة مصطفى فهمي (1942-2024)، كالصاعقة على أخيه الأكبر حسين فهمي، الذي كان يحضر فعاليات الدورة السابعة من «مهرجان الجونة السينمائي». رحيل مصطفى فهمي عن 82 عاماً بعد تداعيات إصابته بورم في الدماغ، جاء بعد ساعات على فقدان مصر الممثل حسن يوسف (1934-2024)، ليودّع زمن الشقاوة اثنين من أشهر نجومه.

منذ بداياتهما الفنية وحتى النهاية، ظلّ الاثنان في مرحلة نجومية لم تنقطع، وإن تقلّصت الأعمال التي قدّماها. يجمع بين حسن يوسف ومصطفى فهمي أنّ كلاهما ارتبط اسمه بتعبير «الولد الجميل» أو «الشقي» في ما يتعلق بطبيعة الأدوار، وإن كان اللقب ظل لصيقاً بحسن يوسف لمدة أطول، بينما تحوّل مصطفى فهمي تدريجاً من ناحية الوقار والأدوار الجادة، وإن ظل في حياته الواقعية أكثر محافظةً على فكرة حبّ الحياة والشقاوة وفقاً لتصريحات متكررة له في لقاءات عدة إعلامية قبل رحيله. في المقابل، جنح حسن يوسف إلى حياة أكثر هدوءاً بعد اعتزال زوجته الممثلة شمس البارودي (1945) الفن نهائياً وارتداء الحجاب والتفرغ لتربية أبنائهما الثلاثة. هكذا، خفّف يوسف من ظهوره في المناسبات الفنية واتجه إلى الالتزام الديني الذي انعكس على أدواره، من بينها مسلسلات «إمام الدعاة» و«الإمام المراغي»، و«أنوار الحكمة»، و«قضاة عظماء». وبين الحين والآخر، كان يشارك في أعمال اجتماعية مثل «زهرة وأزواجها الخمسة» مع غادة عبد الرازق، و«كلمة سرّ» مع لطيفة، و«مسائل عائلية جداً»، و«مسألة كرامة». آخر أعماله كان «الضاهر» عام 2019 مع الممثل محمد فؤاد. لكن يبقى مسلسلا «زينب والعرش» و«ليالي الحلمية»، من أهم ما قدم حسن يوسف على شاشة التلفزيون. وكان يوسف قد اختفى تماماً عن الظهور وامتنع عن الإدلاء بتصريحات عقب وفاة ابنه غرقاً العام الماضي.

أما آخر ظهور فني للممثل مصطفى فهمي، فكان قبل أشهر في فيلم «السرب» (إخراج أحمد نادر جلال ـ تأليف



عمرو عبد الحليم) وهو عمل مصري حربي جسّد فيه دور رئيس جهاز الاستخبارات المصرية، وكذلك «الكهف» (إخراج أمير شوقي ـ تأليف سامح سر الختم) وهو فيلم تاريخي خيالي، وسبقتهما مشاركات متقطعة في الدراما التلفزيونية في أعمال مثل «حلاوة الدنيا»، و«الحرير المخملي»، و«بابلو ومليكة». أما على المستوى الشخصي، فقد ظهرت مناوشات بينه وبين طليقته الأخيرة الإعلامية اللبنانية فاتن موسى قبل ثلاث سنوات ليتم احتواؤها فيما بعد. وكان قد سبق أن تزوّج مرتين قبلها: الأولى من أم ابنه وابنته، وهي سيدة إيطالية الجنسية، والثانية من الممثلة رانيا فريد شوقي عام 2007 حتى 2012.

ينحدر فهمي من الطبقة الأرستقراطية وقت الملكية في مصر قبل عام 1952. جده محمد باشا فهمي كان رئيساً لمجلس الشورى، ووالده محمود باشا فهمي كان سكرتيرا لمجلس الشورى. مع ذلك، لم يضبط مصطفى فهمي متحدثاً في السياسة أو فاعلاً فيها كما قام كثيرون من الممثلين، وخصوصاً بعد ثورة يناير 2011. بدأ مصطفى فهمي احتراف الفن متأخراً بعض الشيء عن أقرانه. دخل إليه من بوابة التصوير بعدما عمل مساعداً للتصوير في فيلم «أميرة حبي أنا» (إخراج حسن الإمام) عام 1974، وهو العام نفسه الذي بدأ فيه العمل ممثلاً بعدما شارك في فيلم «أين عقلي» (إخراج عاطف سالم) مع سعاد حسني. وشهدت حقبتا السبعينيات والثمانينيات تألقاً خاصاً له في السينما عبر أفلام مثل «قمر الزمان»، و«نبتدي منين الحكاية»، و«ابتسامة واحدة تكفي»، و«رحلة الشقاء والحب». وفي الوقت نفسه، كانت قد بدأت الدراما التلفزيونية تأخذ حقها من الاهتمام، ليقدم عدداً كبيراً من الأعمال البارزة من بينها: «الحب وأشياء أخرى» (1986 ـ إخراج انعام محمد علي ـ تأليف أسامة أنور عكاشة) مع آثار الحكيم وممدوح عبد العليم، في حين كان مسلسل «حياة الجوهري» (1996 ـ إخراج وائل عبد الله ـ تأليف ياسر عبد الرحمن) مع يسرا نقطة فارقة في مساره التلفزيوني، بالإضافة إلى مسلسلات مثل «الحفار»، و«دموع في عيون وقحة»، و«قصة الأمس»، و«بريق في السحاب»، و«بنت سيادة الوزير»، و«القلب يخطئ أحياناً»، حتى وصل رصيده الفني إلى أكثر من 150 عملاً.

في المقابل، تبدو السينما أكثر حضوراً في مسيرة حسن يوسف، الذي سبق مصطفى فهمي إلى الشاشة بما يقرب من 15 عاماً. انطلق في نهاية الخمسينيات عبر مسرحيات ومسلسلات إذاعية عدة، ثم فتحت له السينما أبوابها بأفلام مثل «أنا حرة»، و«نساء وذئاب»، و«في بيتنا رجل»، و«الخرساء»، و«التلميذة»، و«شفيقة القبطية»، و«الخطايا». حقّق نجومية كبيرة بخفة دمه وقربه للجمهور، واشتهر بدور صديق البطل، كما كان له نصيب من الأدوار الجادة البعيدة عن الكوميديا وبينها شخصياته في أفلام «خان الخليلي»، و«زقاق المدق» و«الباب المفتوح». وقد وصل رصيد حسن يوسف من الأعمال الفنية إلى مئتي عمل، ووقف أمام كبار نجمات السينما في عصرها كنادية لطفي ولبنى عبد العزيز وهند رستم، وزبيدة ثروت وفاتن حمامة وسميرة أحمد وشادية، وميرفت أمين، بينما شكلت ثنائيته مع «السندريلا» سعاد حسني مرحلة مهمة وأساسية في مسيرته، إذ تنوعت أعمالهما التي حققت شعبية ولا تزال حاضرة في ذاكرة المشاهد العربي، وغلب عليها الطابع الكوميدي الاجتماعي من بينها «الزواج على الطريقة الحديثة» و «فتاة الاستعراض »، و «الثلاثة يحبونها » و«مفيش تفاهم »، و «للرجال فقط»، و «حكاية جواز »، و «العزاب الثلاثة » و«المغامرون الثلاثة» و «نار الحب » و «اللقاء الثاني » و «حكاية 3 بنات ».

وعلى عكس مصطفى فهمي، كان لدى حسن يوسف آراء سياسية، إذ عارض تظاهرات ميدان التحرير وقت ثورة 25 يناير واتهم المتظاهرين وقتها بأنهم «عملاء وخونة ». وفي عام 2014 ظهرت صور له مع الرئيس السابق حسني مبارك (1928-2020) وكان يزوره أثناء مرضه في المستشفى واحتفال مبارك بعيد ميلاده الثمانين. وقتها، خرج يوسف ليؤكد أنّ تنحّي مبارك عام 2011 جاء حقناً لدماء المصريين. لكن باستثناء هذه الآراء السياسية، لم يكن حسن يوسف فاعلاً سياسياً أكثر من ذلك.

على طريق القدس

المجاهدون يؤدّبون الصحافي الصهيوني



الصحافي الصهيوني نيتسان شابيرا، الذي يعمل لحساب «قناة 12» العبريّة، والذي ظهر سابقاً في فيديو يشارك فيه مع قوّات الاحتلال في تفجير أحد المنازل على الحدود الجنوبيّة في لبنان، أعلن أخيراً عن إصابته. وقد ظهر في صورة وهو على كرسي متحرك في مستشفى «زيف»، مشيراً إلى أنّه خرج بسلام من «حدث معقّد»، من دون التطرق إلى طبيعة الحدث وأسبابه.

ريان غيردوسكي فاشي



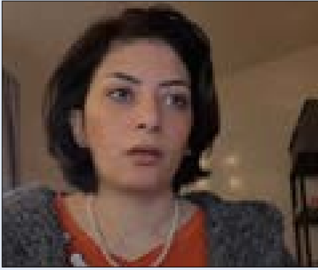
حظرت قناة «سي أن أن» الأميركية أخيراً، الكاتب ريان غيردوسكي، من الظهور على شاشتها، بعدما تصاعدت محادثة بينه وبين الصحافي مهدي حسن مباشرةً على الهواء. ظهر غيردوسكي في برنامج NewsNight with Abby Phillip، ليناقش هو وضيوف آخرون تصنيف الأشخاص ذوي الميول السياسية المختلفة على أنهم «نازيون» و«معادون للسامية». وعلّق حسن، الذي ظهر كأحد ضيوف البرنامج أيضاً، قائلاً إنّه اعتاد على التسمية الأخيرة بسبب تأييديه لفلسطين، ليرد غيردوسكي: «حسناً، أتمنّى أن لا تنفجر البيجر لديك». ورغم أنّ غيردوسكي اعتذر من حسن تحت الهواء، واصفاً تعليقه بأنّه «مجرد نكتة»، أصدرت قناة «سي أن أن» بياناً يفيد بحظر الكاتب غيردوسكي من الظهور على شاشتها، مشيرةً إلى أنّه « ليس هناك مجال للعنصرية أو التعصب في شبكة «سي أن أن» أو على هوائها».

إسرائيل العاجزة تهدّد علي مرتضى



بعد أن أقدم المتحدث باسم «جيش» العدو، أفيخاي أدرعي، على نشر تغريدة على منصّة «إكس»، يهدّد عبرها الصحافي في قناة «الميادين»، علي مرتضى، غرّد مرتضى مشيراً إلى تهديد أدرعي، على المنصّة ذاتها، مؤكداً على أنّ هذا التهديد العلني، ليس إلّا دليلاً على ضعف «جيش» العدو، إلى درجة تسمح للمتحدث الرسمي بالتحكم بمجريات الحرب. وأشار مرتضى إلى أنّ العدو يسعى إلى حلّ جميع مشكلاته بالقتل، وأنّه إذا عمد إلى قتله، فسيكون ذلك بهدف إسكات كلّ من يسعى إلى نقل المعلومات والحقائق عن الجبهة التي تنتصر فيها المقاومة الإسلاميّة. وأنهى مرتضى تغريدته متوجهاً إلى أدرعي بالقول: «اقتل.. فوالله ما قتلك إلّا ضعف وما شهادتي إلّا انتصار».

استقالة موظّفة من «أمازون»



بعد عام من انحياز شركة «أمازون» إلى العدو الصهيوني، وتوظيف مهاراتها في خدمة أعماله الإجراميّة، أعلنت الموظفة المصريّة كارما جارمان استقالتها من الشركة بعدما «فشلت في إقناع مالكيها بالتخلّي عن دعمهم للكيان الإسرائيلي». أتت استقالة جارمان بعد حصولها على ترقية مهمة، بحسب قولها، وقد تخلّت عن الترقية، لأنّ ضميرها لم يسمح لها بالاستمرار في العمل مع شركة تدعم الاحتلال، مشيرة إلى أنّ «القيمة الإنسانيّة فوق أي أرباح أو هوامش ماليّة».

على بالي



أسعد أبو خليك

هنيئاً للشعب اللبناني، لقد عثر مواطنٌ صالحٌ على نهجٍ لتقديم لبنان العون للقضيّة الفلسطينيّة، لكنْ من دون دفع أيّ ثمن ومن دون اللّجوء إلى السلاح. في مقالة في «النهار» (التي نالت استحساناً إسرائيليّاً أخيراً، بعد أسابيع فقط من استيلاء النظام الإماراتي عليها برضى المالكين)، يذمُّ جهاد الزين الخيارَ العسكري في مواجهة إسرائيل، ليس فقط من قِبل لبنان بل أيضاً من قِبل الشعب الفلسطيني. وهو هنا يستشهد بتجربة الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى كأنّها أفضت إلى تحرير الأرض. الطريف في هذه المقولات، أنّ أصحابها يظنّون أنّهم يقدّمون لنا نظريّة جديدة فيها، هم لا يفعلون أكثر من استعارة مقولات شارل حلو وبيار الجميّل. أرجَعنا الزين بقوّة إلى مقولات «قوّة لبنان في ضعفه». لكن إذا كانت الأطروحة ناجحة، فلماذا قادتْنا إلى حروب أهليّة؟ يقول إنّ كلّ الذين عارضوا الخيار العسكري في مواجهة إسرائيل من لبنان كانوا على حق. إذا كان هؤلاء على حقّ، فمن حرّرَ الجنوب اللّبناني من الاحتلال؟ فرقة «ميّاس» أم كليّة الحقوق في الجامعة اليسوعيّة؟ ويستشهد الزين بمقالة له مُطالباً فيها خامنئي بعدم توريط لبنان في حرب. يظنّ الزين أنّ الحزب فتح حرب الإسناد بقرار إيراني، فيما الصحيح أنّ إيران لم تحبّذ القرار. صعبٌ على الزين أن يصدّق أنّ هناك لبنانيّين مستعدون أن يفتدوا فلسطين بدمائهم؟ نصرالله اغتيل بسبب فلسطين، لا لأيّ سبب آخر. لم يكن الثلث المعطّل هو الذي أقلق راحة العدوّ. لكنّ الزين يقدّم اقتراحاً عمليّاً، إذ يقول إنّ لبنان يستطيع أن يساند القضية الفلسطينية عبر سلوك «خيار الدعم المدني الثقافي الإعلامي السياسي للقضيّة الفلسطينيّة، بجامعاته ومدارسه وصحافته وإعلامه». أي، أرجَعنا إلى نظريّات جين شارب، بأنّه ما على شعوبنا المقهورة إلّا النضال بقرع الطناجر وتتحرّر الأرض. ثم يريد من إعلام لبنان أن يساند القضيّة؟ معظم إعلام لبنان مأمور (مثل جريدة «النهار») بخيار التحالف الإبراهيمي مع إسرائيل، وتريد من هذا الإعلام الذي يضخّ مضموناً صهيونيّاً أن يساند فلسطين؟ تتوقّع من إعلام يقدّم إحداثيّات للعدوّ أن يخدم فلسطين؟



صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

 /AlakhbarNews
 @AlakhbarNews
 /AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com